الفصل الأول

التحليل اللساني للكلام والجملة

من وجهة نظر النحويين القدماء والدارسين المحدثين

تمهيد:

ينبغي لمن يريد التحليل اللساني العلمي الموضوعي لبنية الجملة العربية أو الوحدة الإسنادية الوظيفية(١) أن يبدأ بالبحث في مصطلح " الجملة". وتعريف الجملة عند النحويين العرب يقودنا بالضرورة إلى الوقوف على مفهوم الكلام عندهم؛ ذلك أن المصطلحين " الجملة" و "الكلام" يكادان يردان متلازمين في كثير من الكتب النحوية القديمة.

وقبل أن نعرض للمصطلحين السالفي الذكر نلفت الانتباه في مبتدأ الأمر إلى ملاحظة بالغ أمرها مؤداها أن بعضهم ذهب إلى أن النحويين العرب القدامى لم يكونوا ليعرضوا للجملة إلا حين يريدون أن يخوضوا في موضوع آخر، كأن يضطرهم البحث في الخبر المفرد إلى البحث في الجملة التي تؤدي وظيفة الخبر، والبحث في النعت أو الحال المفردين إلى البحث في الجملة المؤدية وظيفتيهما(٢)، وسوى ذلك مما تحل الجملة محله(٣). ورأى بعضهم أن ذلك يعزى إلى أن النحويين إنما كانوا يعنون بظاهرة الإعراب وتفسيرها. والعرب يدركون أن الإعراب لا يكون في فراغ ولا يكون في المفردات لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام(٤)، واعتقدوا أن المقصود الأهم من علم النحومعرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب(٥). ورأى بعضهم أن اهتمامهم

بالجملة يعزى إلى عنايتهم بنظرية العامل(٦) التي كانت تؤطر منهجهم. حيث إن أثر العامل لا يظهر في الجملة(٧) كما يظهر في المفردات وهوما جعل علماء العربية يهتمون بالكلمة المفردة من حيث إعرابها، انطلاقا من إدراكهم أن الحركة الإعرابية لا تتحدد إلا بالتركيب لأنها حركة تحدد المعنى الوظيفي لتلك الكلمة المفردة(٨).

فاهتمام النحويين بالمفردات كان على حساب الاهتمام بالجمل، على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الجمل بالنظر إلى الدور الخطير الذي تؤديه في تمكين الإنسان من امتلاك اللغة واستعمالها، وتوظيف معانيها وبيانها. إذ إن الإنسان كما قال اللسانياتي " فندرياس" يفكر بواسطة الجمل(٩).

ألم نر" ابن خلدون" " تـ ٨٠٨ هـ" قد نبه إلى علم تركيب الكلام الذي يعد من أغزر فروع اللسانيات لعنايته الفائقة بالجمل، فقال: " إن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني. وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة ونقصانها؛ وليس بالنظر إلى المفردات وإنما هو بالنظر إلى التراكيب"(١٠)ولئن كان احتفاء نحاتنا بالكلمة المفردة ضمن التركيب أكثر من عنايتهم بالتركيب نفسه، فإنه يسجل أنهم لم يهملوا هذا التركيب(١١). ذلك أنهم أدركوا أن التواصل وهوالوظيفة الرئيسية للغة(١٢) نظامه اللغوي ينتهي إلى أن اللغة ليست كلمة واحدة أو كلمات غير مترابطة، لأن اللغة لن تنجح في القيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة في الإبلاغ لوكانت على إحدى هاتين الصورتين(١٣). وأساس ذلك أن اللغة إنما تؤدي تلك الوظيفة المنشودة من خلال التركيب الإسنادي المفيد(١٤).

وعلى الرغم من أن النحوالعربي إنما أنشئ لفهم القرآن الكريم" ذلك أن المسلمين عرفوا بداية أن عليهم أن يقرأوا القرآن وأن يفهموه(. . .) وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص، وعلم يسعى لحفظه من اللحن. ولوكانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي"(١٥) فالغاية إذن هي أن يفهم المسلمون ما يؤديه التركيب القرآني باعتبار أنه أعلى ما في العربية من بيان(١٦).

وعلى الرغم من أن النحوالعربي أنشئ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها حين النسج على سمت كلامهم (١٧)، فإن هذا النحوجاء أيضا لضبط اللغة العربية ولوضع

حد لخطر ظاهرة اللحن(١٨)، الآخذة في الفشوبعد انحسار السليقة العربية السليمة عن ألسنة العرب، صيانة لكلام العرب من هذا اللحن الذي يعني الخطأ في الإعراب، الذي يلاحظ أنه أول ما يصيب الكلمات المفردة ضمن التركيب" فالإعراب أساس بناء الجملة"(١٩). التي لوحظ ظهور انحراف في بنيتها النحوية. ومن ثم فإن حرص نحاتنا على التحليل الوظيفي" الإعراب" للجملة العربية الذي يمس الكلمة المفردة كان على حساب اهتمامهم بالتركيب بوصفه تركيباً مقصوداً لذاته وإيلائه العناية التي يستحق(٢٠) لأن الإعراب يحد بأنه " تغير يلحق آخر الكلمة بحركة أو سكون، لفظاً أو تقديراً بتغير العوامل في أولها لإفادة التفريق بين المعاني المختلفة"(٢١). وهو" التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة لبيان ما في الكلام من فعل وفاعل ومبتدإ وخبر أو مفعول أو حال أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال وموقع كل منها في جملته"(٢٢).

ويفهم من النصين المسوقين أن الإعراب هو أن تحلل الجملة والوحدة الإسنادية(٢٣) إلى أقسام الكلام الثلاثة التي تتركب منها، على أن توصف تلك الأقسام وصفاً نحوياً يتم فيه تحديد نوع الكلمة وإيضاح التغير اللاحق بها الناشئ بفعل العلائق النحوية. ويعد هذا الإعراب أخطر خصائص اللغة العربية وأبينها(٢٤) فهو الإفصاح والإبانة عن مختلف المعاني الوظيفية لأجزاء الجملة(٢٥) أو الوحدة الإسنادية، ذلك أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بينه وبين المعاني. ولولاه ما ميز بين فاعل ومفعول(٢٦)، ولا تعجب من استفهام(٢٧). وآية ذلك "أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها. وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام من رجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"(٢٨).

أولاً- ثنائية الكلام والجملة في تناول النحويين القدماء:

في مبتدإ هذا المبحث نسوق قولاً للسانياتي الدكتور" عبد الرحمن الحاج صالح" مؤداه أنه قد يبدوللباحثين أمراً غريباً ألا يوجد أي أثر لكلمة" جملة" في كتاب سيبويه(٢٩) الذي يعد تمثيلاً ناضجاً للجهود النحوية العربية، والذي يسميه بعضهم قرآن النحو(٣٠). ولئن لم يذكر سيبويه في كتابه مصطلح " الجملة" ولم يشر إلى

تعريف مستقل لها ، فإن ذلك لا يعني غياب مفهومها في ذهنه. فهويسميها عادة" كلاماً" على الرغم من أن ذكر" الكلام"(٣١) تردد في كتابه بمعان مختلفة. كالخطاب، والنثر، واللغة، والجملة(٣٢). ويسجل أنه إذا أراد تدقيق مفهوم الجملة استعمل " الكلام المستغني"، و" الاستغناء"، و" كنت مستغنياً"، و" يستغني الكلام"(٣٣) قال سيبويه: " الكلام المستغني عنه السكوت ومالا يستغني ألا ترى أن(كان) تعمل عمل (ضرب) ولوقلت كان عبد الله لم يكن كلاماً. ولوقلت (ضرب عبد الله) كان كلاماً"(٣٤) ويقول في موضع آخر: " ألا ترى أنه لم تنفذ الفعل في(كنت) إلى المفعول الذي به يستغني الكلام(. . .). فإنما هذا في موضع إخبار وبها يستغني الكلام"(٣٥). وقال: " يقبح أن تقول إنك منطلق بلغني أو عرفت لأن الكلام بعد أنُ وأنَّ غير مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن(٣٦). ويقول" ألا ترى لوقلت: " فيها "عبد الله" حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك (هذا عبد الله)"(٣٧). يرى الدكتور "محمد الدسوقي الزغبي" أن مفهوم " الكلام" عند سيبويه اتخذ معاني متعددة(٣٨). ولم يستخدم سيبويه مصطلح " الجملة " من كتابه إلا في موطن واحد حينما تحدث عن الضرورة الشعرية مرادا بها معناها اللغوي(٣٩) فقال: " اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام (. . .) وليس شيء يضطرون إليه يقصد العرب إلا وهم يحاولون به وجهاً وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا. لأن هذا موضع جمل" (٤٠) فقول سيبويه " موضع جمل يعنى الجمل النثرية (٤١).

ولقد عرض " سيبويه" للجملة من حيث مستوى بنيتها النحوية الساكنة(٤٢)حين تناول مكونيها الأساسيين، وهما المسند والمسند إليه. وتبدى ذلك من خلال الجمل التي أوردها في باب ذلكما المكونين المسند والمسند إليه حين ذكره النموذج اللغوي لها وكذا الأمثلة التطبيقية عليه دون تسميتهما(٤٣) إذ قال: " وهما – أي المسند والمسند إليه- ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهوقولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيد. فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن بد للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"(٤٤) ففي هذا الباب(٤٥) تحدث سيبويه عن الجانب النحوي الساكن للجملة العربية الذي يتجسد في المسند إليه والمسند(المبتدأ والمبني عليه) الذي مثل له بالجملتين الاسميتين"

عبد الله أخوك"، و" هذا عبد الله". فالجملة من حيث مستواها النحوي في حاجة إلى مبني ومبني عليه.

ويتجسد هذا الجانب النحوي الساكن أيضاً في المسند والمسند إليه (المبني عليه أي الفعل والمبني أي الفاعل)(٤٦) في نوع ثان للجملة مثل له بالجملة الفعلية " يذهب زيد". ولما أدرك " سيبويه" أن البنية النحوية الساكنة للجملة العربية التي ركناها المسند والمسند إليه ليس لها القول الفصل في تأدية المعاني المفيدة؛ ذلك أن ثمة جملاً يمكن أن يكون بناؤها النحوي الساكن سليماً، لكنها لا تقوى على أداء الرسالة الإبلاغية الإخبارية دعا إلى ضرورة دراسة التركيب النحوي للجملة أو الوحدة الإسنادية في جانبيه المتلازمين، وعدم الاقتصار على جانب واحد(نحوي أو إبلاغي) أي الانطلاق من التلازم بين معاني النحووأحكامه التي تؤديها التراكيب الإسنادية النحوية وبين أغراض الكلام ومقاصده حسب المقامات المختلفة(٤٧). وعرض في باب(الاستقامة من الكلام والإحالة) للجملة من حيث مستوى بنيتها الإبلاغية(٤٨) الإخبارية قائلاً: " فمنه (٤٩) مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه(٥٠). وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت. وكي زيد يأتيك وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس"(٥١).

يلاحظ أن سيبويه حين تقسيمه " الكلام" " الجملة" قد راعى المستويين: المستوى النحوي الساكن(٥٢)(الشكلي)، الذي يعتمد على الارتباطات النحوية بين الكلمات كإسناد الخبر إلى المبتدأ، وإسناد الفعل إلى الفاعل، أو نائب الفاعل، والمستوى الإبلاغي المتغير القائم على ارتباط معنى الكلام بالحال التي تقال فيه، أو السياق الكلامي الفعلي الذي تدخل فيه الجملة(٥٣).

فما وافق المستويين معاً عدة كلاماً " جملة " مستقيماً حسناً، فالجملة المستقيمة الحسنة هي تلك التي يتم التوافق فيها بين المعاني النفسية المراد التعبير عنها وطريقة

الأداء اللغوي ممثلاً في مراعاة البنية النحوية الساكنة(٥٤). وما انعدم فيه أحد المستويين المذكورين صنفه إما ضمن دائرة الكلام " الجملة " القبيح، وإما ضمن دائرة الكلام " الجملة " المحال الفاسد. فالاستقامة هي التي يكون التركيب فيها خاضعاً لما أجرته العرب في كلامها المألوف المستعمل الذي لا ينفر منه الذوق (٥٥) أما القبيح المندرج في التراكيب غير المستقيمة فهوالذي لا يكون للتركيب فيه معنى ما دام اللفظ يوضع في غير موضعه لأنه غير منسجم من الناحية المعنوية. فهويخص حسب الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بالمستوى الضروري للكلام ولا يمس معناه (٥٦). ذلك أن سيبويه بين أن النحويسعى للوصول إلى الاستقامة النحوية وافقت المعنى أم خالفته فسمى الموافقة بالمستقيم الحسن، وسمى المخالفة بالمستقيم الكذب(٥٧). وفي تأكيد سيبويه على تلازم البنية النحوية للجملة مع وظيفتها الإبلاغية دلالة على إدراكه أن الجملة العربية تشمل جانياً نحوياً وجانباً إخبارياً(٥٨). فالمستويان: النحوي الساكن والإخباري المتغير يتضافران لبناء جملة تؤدي وظيفة إبلاغية واحدة. ولا ينبغي أن نكتفي بالتعويل على أحدهما.

" ولا يمكن القول بأن المستوى الأول يختص بصحة العبارة(٥٩) في ذاتها، وهو ما يعبرون(٦٠) عنه بالمعنى الأصلي، وأن المستوى الثاني يختص بعرض المعاني حسب أحوال المخاطبين وهو ما يعبرون عنه بالمعنى الثانوي، لأن القول بهذا ينطلق من مقولة الفصل بين البلاغة(٦١) والنحو، وهي مقولة خطيرة تنعكس آثارها سلبياً على فهم خصائص بنية العربية "(٦٢). فاستعمال الجملة السليمة من ناحية الشكل اللغوي المتمثل في جريها على قوانين النحوالذي هو انتحاء سمت كلام العرب كما انتهى إلى ذلك ابن جني (٦٣). لا يكفي لأداء المعاني المفيدة إلا إذا ارتبطت هذه البنية الساكنة ببنيتها الإخبارية المتغيرة المتعلقة بالموقف الراهن للكلام(٦٤). ذلك أننا ندرك أن بإمكان الإنسان استعمال جمل صحيحة شكلاً، ولكنها لا تخدم الوظيفة المقصودة منها(٦٥) " لعدم استقامة المعنى بها في اللغة نحو: تفرق الرجل"(٦٦) وأساس ذلك أن قواعد اللغة في أية لغة ينبغي أن تساعد على توليد وخلق جميع الجمل أو الوحدات الإسنادية الصحيحة، وأن لا تسمح بخلق وبتكوين تراكيب إسنادية غير صحيحة لغوياً وغير مقبولة من مستعملي تلك اللغة(٦٧). ولهذا وجدنا " ابن هشام" ينصح المعرب بأن يراعي

المعنى الوظيفي الصحيح مع النظر في صحة الصناعة قائلاً: " فمتى بني على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد"(٦٨). فالمعنى الذي يقتضيه المقام ويوجهه لا يمكن إهماله. وأساس ذلك أن تحديد العلائق بين عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية المعتمد فيه على الشكل وحده يقود إلى البعد عن المعنى المتوخى(٦٩). فالجملة لا بد أن تكون سليمة بناء، وسليمة دلالياً. إذ لوكان المعول عليه هو الشكل لما وجدنا سيبويه يرفض الجملة المصنفة ضمن الكلام المحال من مثل: أتيتك غداً(٧٠) على الرغم من أنها من حيث شكلها تعد صحيحة (٧١). فالجملة الصحيحة نحوياً ولغوياً هي الجملة الصحيحة عند أهل المعاني(٧٢)، لأن" أول واجب على المعرب أي المحلل ـ أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً "(٧٣). وما يبين أن المعنى كان هو المنطلق عند تحليل نحاتنا الجملة (إعرابها) قول لابن هشام يحسن سوقه ههنا: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد "(٧٤).

ومن قول سيبويه الآتي ذكره " ألا ترى أنك لوقلت: فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلاما مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله "(٧٥) يفهم أن الجملة عنده ما كان من الألفاظ مستغنياً بنفسه تاماً يسوغ السكوت بعده: ذلك أن التركيبين" فيها عبد الله "، و" هذا عبد الله " جملتان تامتان لا تحتاج فيهما إلى شيء تضيفه، ويمكن أن ينقطع الكلام بعدهما(٧٦) لأن الكلام المستغني الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه قد استقل لفظاً ومعنى. وبذلك شكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب (٧٧). فالتركيبان الإسناديان المشار إليهما جملتان يحسن السكوت عليهما لأنهما قائمتان برأسيهما مستوفاتان معنى ومبنى. وعلى هذا الأساس فإن أقل ما ينحل إليه الخطاب من الوحدات ذوات المعنى والفائدة معا هي هذا الكلام المستغني الذي تتبدّى علامته في صحة وحسن الوقف عليه من قبل المتكلم. وهوما لا سبيل إلى تحقيقه في الوحدات التي هي دون الجملة من نحو: كان عبد الله(٧٨) ويستفاد من ذلك أن لفظة " الكلام" كافية للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة عند سيبويه(٧٩). وقارئ " الكتاب" يلحظ أن سيبويه كان يستخدم " الكلام " قاصداً به "الجملة ".

ولقد ساق ابن جني قولاً لسيبويه جاء فيه: " واعلم أن " " قلت " في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ليستدل به على تفريق سيبويه بين الكلام والقول. قائلاً عنه: إنه " أخرج الكلام هنا مخرج ما استقر في النفوس وزالت عنه عوارض الشكوك، ثم قال في التمثيل " نحو قلت زيد منطلق " ألا ترى أنه يحسن أن تقول: " زيد منطلق" فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه، وأن القول عنده بخلاف ذلك إذ لوكانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما. ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها(٨٠).

ساق هذا القول حين تقديمه تعريفاً للجملة(٨١). وقيل إن " الفراء"(٨٢) (د ٢٠٧ هـ) هو أول من استخدم مصطلح" الجملة " عرضاً في كتابه " معاني القرآن " في مساق قوله: "وكذلك قوله: (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) (الأعراف/ ١٩٣). فيه شيء يرفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الاستفهام. ولوقلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبيّن الرفع الذي في الجملة(٨٣)"(٨٤).

ويعد المبّرد (ت ٢٨٥ هـ) أول من استعمل "الجملة" بمعناها الاصطلاحي صراحة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد. واستخدم الفائدة "الجملة المفيدة" في باب الفاعل قائلاً: "وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب"(٨٥).

وعرض " المبرد" للمكونين الأساسين للجملة (المسند والمسند إليه) بقوله: "وهما ما لا يستغنى كل واحد عن صاحبه فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره وما دخل عليه نحو" كان "، و" إن "، وأفعال الشك. (. . .) فالابتداء نحو قولك فإذا ذكرته فإنما تذكرة للسامع لنتوقع ما تخبره به عنه فإذا قلت " منطلق " أو ما أشبه صحّ معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع (. . .) فصح الكلام لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصح حدث معنى واستغنى الكلام"(٨٦) في هذا النص يلاحظ أن " المبرد" قد ردد لفظة " الكلام "(٨٧) ثلاث مرات مراداً بها " الجملة " التي يستفاد من كلامه عنها أنه يشترط فيها الإسناد(٨٨) والإفادة وتتجلى ذلك من

خلال مركبيها الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر(٨٩).

أما " ابن السراج" أستاذ أبي علي الفارسي (ت ٣١٦ هـ) فلم يفرد بحثاً للجملة في كتابه " الأصول في النحو" - وهوكتاب واسع – واكتفى بالقول " والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر" (٩٠) ليكون بتعريف التمثيل قد اقتصر على ذكر نوعي الجملة: الفعلية والاسمية، وركني كل منهما مشيراً إلى عنصر الإفادة الذي ينبغي أن يتوفر فيهما. ولم ينتشر مصطلح " الجملة " إلا في القرن الرابع للهجرة، إذ يسجل أن " أبا علي الفارسي" أستاذ ابن جني (ت ٣٧٧ هـ) كان ألهج نحاة هذا القرن بهذا المصطلح وأكثرهم نظرا فيه، ذلك أنه أعرب الجملة في مواضع كثيرة من كتابه " الحجة في القراءات"، وعرض لها من حيث أقسامها وأحكامها. وانتهى إلى أنها أربعة أقسام: جملة فعلية، وجملة اسمية، وجملة شرطية، وجملة ظرفية(٩١). إن أقوال نحاتنا السالفة الذكر المتحورة حول الجملة أو الكلام لم نقف فيها على تعريف محدد للجملة ولكن أولئك النحاة خلف من بعدهم خلف وضعوا تعريفات مختلفة لها سنتناولها بالدرس والتحليل ضمن فريقين اثنين.

لقد سبق أن أشرنا إلى أن الدرس النحوي العربي عرف مصطلحين كانا يوردان متلازمين في كثير من المؤلفات النحوية هذان المصطلحان هما " الجملة" و "الكلام".

وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل كان ورود المصطلحين عند نحاتنا بدلالة واحدة أم أنهما مختلفان؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تبين أن النحاة العرب انقسموا فريقين: فريق يتبدى من استعماله المصطلحين أنهما مترادفان، وفريق يفرق بين مفهومين هذين المصطلحين.

الفريق الأول:

ويذهب إلى أن الجملة والكلام مترادفان وينطوي تحت هذا الفريق نحاة قدامى، ونحاة متأخرون. فمن النحاة القدماء "أبو علي الفارسي" الذي يقول: " فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا عمر أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا كتب عبد الله وسر بكر(. . .) ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاما كقولنا إن عمراً أخوك، وما بشر صاحبك

وهل كتب عبد الله "(٩٢). حيث يلاحظ أنه وحد بين الكلام والجملة، من تمثيله لهما. ونجد " ابن جني" (ذ ٣٩٢ هـ) وهو من النحاة البغداديين قد سوى بين مصطلحي"الكلام" و "الجملة " حيث قال: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد وفي الدار أبوك، وصه، ومه (. . .) وأف (. . .) فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام "(٩٣) والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه(٩٤). فهو يقصد بكل واحد من المصطلحين المذكورين ما يقصد بالآخر وأكد رأيه بقوله: " وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه "(٩٥) " ذلك أن الكلام هو معقد الفائدة التي لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل(٩٦). فالحدان اللذان حد بهما " ابن جني" الجملة و"الكلام" يبينان أنه قد سوى صراحة بين الكلام والجملة. ويتضح من تعريفيه المسوقين أن كلاً من الجملة والكلام يتميزان بالاستقلال التركيبي والدلالي(٩٧). ومن ثم فالجملة عنده لا تكون مندرجة في بناء لغوي أكبر منها(٩٨) ولا تحتاج في توضيح معناها إلى غيرها ما دامت مستقلة بنفسها غانية عن غيرها(٩٩). غير محتاجة إلى تراكيب أو كلمات تتمم معناها(١٠٠)، إلا أننا نجده بذهابه في كتابه " اللمع في العربية " إلى أن الخبر قد يرد جملة يكون قد ناقض قوله الأول المتعلق بحده للجملة (١٠١).

ويسجل أنه قد اشتبه عليه مفهوما " الجملة" و" الكلام " ذلك أن الجملة. لا تطلق إلا على التركيب المتضمن معنى مستقلاً بنفسه قائماً على الإسناد المفيد المقصود لذاته (١٠٢) بينما الخبر لا يكون فيه معنى مستقل تنفرد به جملته(١٠٣). أي وحدته الإسنادية (١٠٤) ولقد أورد "ابن فارس" تعريفين للكلام حيث قال: " زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم. وذلك قولنا قام زيد، وذهب عمرو، وقال قوم: الكلام حروف(١٠٥) مؤلفة دالة على معنى.

"والقولان عندنا مترادفان لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى" (١٠٦) والتعريفان اللذان أوردهما ابن فارس يقصد منهما أن مدلول الكلام مطابق للجملة لأن تمثيله يشير إلى ذلك صراحة. وإذا كان التعريف الأول يفهم

منه الفهم الحاصل من الجملة المفيده على الرغم من أنه لم يشترط التركيب، وأساس ذلك أن المسموع المفهوم قد يكون في بنيته السطحية كلمة واحدة ولكنها تؤدي من حيث الدلالة الكاملة ما تؤديه كلمتان أو أكثر حين اللجوء إلى بنيتها العميقة. وهذا التعريف قريب من تعريف " السير آلان جاردتر" الذي رأى فيه أن الجملة مثال للكلام تنطق وتسمع وتشير إلى معنى محدد دون اشتراط الإسناد أو التأليف(١٠٧).

ومن الذين ذهبوا إلى هذا التماثل بين الجملة والكلام إمام البلاغة "عبد القاهر الجرجاني"(ت ٤٧١هـ) وهو من النحاة البغداديين الذي يقول: " اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة. فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو " خرج زيد" سمي كلاماً وسمي جملة"(١٠٨). وقال: " ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسند إليه"(١٠٩). إذ يلاحظ أن" الجرجاني" قد سوى تسوية صريحة بين الجملة والكلام، وانتهى إلى أن لا فرق بينهما، وأن كلاً منهما يطلق على التركيب الإسنادي المفيد فائدة تامة يسوغ السكوت عليها ما دام كل منهما بناء مكتمل الدلالة(١١٠). ويبدو أن " الجرجاني" قد غاب عنه الفرق الذي بين الجملة التي تكون بركنيها الأساسيين مراداً بها الإخبار لنفسها وبنفسها وبين الجملة(١١١) التي تكون مساعدة على هذا الإخبار حين عرض للجمل التي لها محل من الإعراب فقال: "والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع"(١١٢) ذلك أن هذه التراكيب الستة التي عدها جملاً ليست بجمل، لأن الإسناد فيها غير مقصود لذاته لعدم استقلالها. فهي جزء من تركيب أكبر.

ومن الذين قفوا على آثار "أبي علي الفارسي"، و"ابن جني"، و"الجرجاني" "الزمخشري" (١١٣)(ت ٥٣٨هـ) الذي خلص إلى عدم التمييز بين الجملة والكلام فقال:

"والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد. وانطلق بكر، وتسمى الجملة"(١١٤). فصاحب كتاب "المفصل في علم العربية" انتهى إلى أن الجملة والكلام متماثلان. ويفهم من تمثيله لهما أن إفادتهما معنى مستقلاً يحسن السكوت عليه شرط في تعريفهما. وما يؤيد ذلك أن "أبا البقاء العكبري" قدم

أدلة متعددة برهن فيها على أن الكلام لفظ يعبر بإطلاقه عن الجملة المفيدة فائدة تامة عند جمهور النحاة(١١٥). وبذكر " الزمخشري" أن الخبر يكون جملة في قوله: "والخبر على نوعين مفرد وجملة(١١٦)(. . .) والجملة أربعة أضرب. فعلية واسمية، وشرطية، وظرفية وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعلمه يشكرك، وخالد في الدار"(١١٧) يكون قد أنقض حده، فاختلط عليه المفهومان كما اختلطا من قبل على سابقيه(١١٨) ليكون بذلك ضمنياً قد فرق بين الكلام والجملة. ورأى بعضهم أن إطلاق كل من " ابن جني"و" الجرجاني"، و" الزمخشري" مصطلح الجملة على الخبر إنما هو إطلاق مجازي عد فيه هذا الخبر جملة باعتبار ما كانت عليه هذه الجملة(١١٩) قبل وقوعها في هذا الموقع(١٢٠). ونرى أن ذلك لا يستساغ. فالخبر وسواه مما يرد تركيباً إسنادياً(١٢١) أصلياً حين دخوله ضمن تركيب إسنادي أكبر منه يصبح غير ذي معنى مستقل بنفسه غير غان عن غيره. وبالتالي فلا يمكن معاملته معاملة الجملة المستقلة برأسها.

وإذا انتقلنا إلى "ابن يعيش"(تـ ٦٤٣هـ) وجدناه يتبع أولئك النحاة(١٢٢) في المذهب الموحد بين الكلام والجملة. دليل ذلك قولاه: " اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمي الجملة نحو " زيد أخوك"(١٢٣). و". . . . والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها. فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها"(١٢٤). فتعريف " ابن يعيش" يبين أن كلاً من الجملة والكلام ينبغي أن يكون ذا استقلال تركيبي ودلالي. أي أن كلاً منهما يعد تركيباً إسنادياً قائماً بنفسه مفيداً لمعناه(١٢٥). ويفهم منه أن الكلام المفيد والجملة المفيدة في أقصر صورهما يتألفان من اسمين(١٢٦) أو فعل واسم(١٢٧). ذلك أن الكلام المفيد جملة معقودة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل(١٢٨)، أو ما كان بمنزلة ذلك(١٢٩). وفي هذا الاتجاه الذي ينص على الترادف بين الجملة والكلام نجد " ابن الحاجب"(تـ ٦٤٦هـ). وإذا سقنا قوليه الآتيين: : " الجملة ما وضع لإفادة نسبة وتسمى كلاماً"(١٣٠)، و" الكلام ما تضمن(١٣١) كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم"(١٣٢). نجده من هذين النصين يعد الكلام مرادفاً للجملة. ويسجل إزاءهما أن إفادة النسبة المنصوص عليها التي تهدف إلى إفادة السامع معنى يحسن

السكوت عليه لا تتأتى إلا بالإسناد بين كلمتين ممثلتين في اسم مع اسم أو فعل مع اسم. ذلك أن النسبة هي إيقاع التعليق(١٣٣) بين اللفظين المكونين للتركيب(١٣٤) الإسنادي الأصلي المفيد. وقبل أن ننتقل إلى الفريق الثاني من النحويين العرب المفرق بين الكلام والجملة نسجل ملاحظة لافتة للانتباه مؤداها أن ثمة نحاة لم يذكروا تسوية الجملة بالكلام صراحة، لكن هذه التسوية مستنتجة من أقوالهم المتمحورة حول ذلك. ومن هؤلاء النحاة الفراء(١٣٥)، والمبرد(١٣٦)، وأبو علي الشلوبين(١٣٧) وهذا الأخير المتوفى(٦٥٤هـ) يحد الكلام "الجملة" بقوله: "الكلام حقيقة لفظ مركب وجوداً أو نية(١٣٨) مفيداً بالوضع"(١٣٩) إذ نجده قد أضاف صفة " الوضع" التي يراد منها أن يكون المتكلم. قد قصد الإفادة بكلامه(١٤٠). ويلاحظ أن صفة " الوضع" ستكون حاضرة في تعريفات الجملة للنحاة الذين جاءوا من بعد. إذ نقف عليها في تعريف" أبي موسى الجزولي"(ت ٦٠٧هـ) القائل: " الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"(١٤١). وتلك الصفة نقف عليها في حد " ابن عصفور الإشبيلي"(١٤٢) (ت ٦٦٩هـ) الذي قال فيه: " الكلام اصطلاحاً هو اللفظ المركب وجوداً(١٤٣) أو تقديراً المفيد بالوضع"(١٤٤). ونجد " ابن مالك"(ت ٦٧٢هـ) وهومن النحاة المتأخرين في ألفيته قد قال:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم(١٤٥)

حيث استعمل مصطلح" الكلام" كسابقيه ليدل به على الجملة المؤلفة في أقصر صورها من المسند والمسند إليه. ذلك أنه من خلال تمثيله للكلام" الجملة" بالتركيب الإسنادي " استقم" بين أن الكلام أو الجملة ما تضمن معنى مفيداً مستقلاً بنفسه غير محتاج إلى غيره. إذ إن المثال الذي قدمه حوى المسند(فعل الأمر" استقم")، والمسند إليه الفاعل المتمثل في الضمير المستتر " أنت" المقدر الذي أشار إليه تعريفاً " أبي علي"(١٤٦)، و" ابن عصفور"(١٤٧). ونخلص إلى أن أصحاب هذا الاتجاه وضعوا شرطين اثنين للتسوية بين مدلولي مصطلحي" الجملة" و" الكلام" أولاهما: هو الائتلاف بتعبير " عبد القاهر الجرجاني"، أو التركيب بتعبير " الزمخشري". وهوما يساوي الاستقلال وعدم الاحتياج إلى شيء آخر كما نص على ذلك " ابن جني". وثانيهما: هو الفائدة بتعبير كل من " ابن جني" و" الجرجاني"، أو الإسناد بتعبير" الزمخشري"، أو حسن السكوت كما

أشار إلى ذلك " المبرد" الذي لم يعرض للمقارنة بين الكلام والجملة(١٤٨).

الاتجاه الثاني المميز بين الكلام والجملة:

يمثله "الرضي الاستراباذي"(١٤٩)(ت ٦٨٦) الذي نقف على تفريقه بين المصطلحين اللذين سلفت الإشارة إليهما في قوله: " والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي(١٥٠)، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل(١٥١)، فيخرج المصدر (١٥٢)واسما الفاعل والمفعول، والصفةالمشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته. فكل كلام جملة ولا ينعكس"(١٥٣). وقد جاء هذا التفريق على أساس وجود القصد أو عدمه في التركيب الإسنادي. فالكلام عند " الاستراباذي" هو التركيب المتضمن إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته، له كيان مستقل بنفسه مؤد معنى مفيداً يحسن السكوت عليه. ويمكن أن نوضح ذلك بقوله تعالى: (والله لا يحب الفساد)(البقرة/ ٢٠٥). حيث إن هذه الآية متضمنة نوعين من الإسناد أحدهما أصلي مقصود لذاته، وهوذلك الذي بين المسند إليه لفظ الجلالة" الله" المبتدأ والمسند(الخبر) الجملة(١٥٤) الفعلية المنفية "لا يحب الفساد". والإسناد الثاني أصلي ولكنه غير مقصود لذاته وهوالذي بين الفعل المضارع "يحب"، والفاعل المتمثل في الضمير المستتر(هو)، ذلك أن الفعل وفاعله معاً يؤديان وظيفة الخبر.

فالآية الكريمة يمكن أن يقال عنها إنها كلام لتضمنها إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته. ويصح أن يقال عنها إنها جملة(١٥٥) لأنها تضمنت إسناداً أصلياً. أما التركيب الإسنادي " لا يحب الفساد" في هذه الآية فلا يعد كلاماً ذلك لأنه - حسب قول الاستراباذي- لم يقصد لذاته(١٥٦). وإنما يسمى جملة فقط أي وحدة إسنادية وظيفية(١٥٧). وأساس ذلك أن الجملة عند " الاستراباذي" تركيب إسنادي أصلي سواء أكان مقصوداً لذاته مستقلاً بنفسه أم كان داخلاً في إطار تركيب أكبر مؤدياً وظيفة ما(١٥٨). وعلى هذا الأساس فإن مصطلح الجملة عنده هو كل ما تضمن الإسناد من حيث كونه إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته أو غير مقصود لذاته(١٥٩). ولا يهم بعد ذلك أتمت الفائدة أم لم تتم لأن شرط تمام الفائدة عنده يقع على مصطلح

الكلام الذي يأتي الإسناد فيه مقصوداً لذاته. وما يعده " الاستراباذي" جملة لا يعد جملة عند من يشترط في الجملة أن تكون مفيدة قائمة برأسها غانية عن غيرها. إذ ليس لمثل تلك التي سميت جملة كيان مستقل، ولم يقصد الإسناد فيها لذاته ما دامت تمثل جزءاً من تركيب نحوي أطول(١٦٠). ولا يعني البتة أن البنية التركيبية من مثل (لا يحب الفساد) التي يجعلها تعريف " الرضي" جملة خالية من مضمون، وإنما مضمونها لم يكن المضمون الكلي الذي قصد إليه المتكلم. فذلك التركيب الإسنادي على الرغم من أنه غير مفيد فائدة تامة، إلا أنه من شأنه أن يقصد به الإفادة إذا لم يكن واقعاً موقع المفرد(١٦١). أي إذا وقع خارج الجملة المركبة(والله لا يحب الفساد). فالجملة عند هذا النحوي أعم من الكلام، أي أن كل كلام يعد جملة وليست كل جملة تعد كلاماً.

ذلك أنه إذا كان كلاهما يتضمن الإسناد الأصلي، فإن الكلام يضاف إلى الإسناد الأصلي فيه قيد يخصصه، وهذا القيد لا تشركه الجملة فيه(١٦٢). وإنما كان الكلام أخص من الجملة لكونه مزيداً فيه قيد الإفادة(١٦٣).

ونخلص من تعريف " الاستراباذي" إلى أن الجملة والكلام عنده يكونان مترادفين عندما تكون الجملة مستقلة بالإفادة مقصودة لذاتها غير مرتبطة بغيرها، ويكونان غير مترادفين حين تكون الجملة مسلوبة هذا الاستقلال التركيبي والدلالي(١٦٤).

ومن النحويين الذين تبعوا " الاستراباذي" في تفريقه بين المصطلحين الآنفي الذكر" ابن هشام"(١٦٥)(تـ ٧٦١هـ) الذي قال: " الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضرب اللص) وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس"(١٦٦). وبعد أن عرف الكلام وبيَّن ركني الجملة الأساسين أتبع ذلك بإبراز وبيان الاختلاف بين الجملة والكلام، راداً على " الزمخشري"(١٦٧) الذي رآه من المتوهمين المسوين بينهما فقال فيه: " إنه بعد أن فرغ من حد " الكلام" قال ويسمى " الجملة". والصواب أنها أعم منه. إذ شرطه الإفادة بخلافها. ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، وجملة جواب

الشرط، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام"(١٦٨). فابن هشام يذهب إلى أن الكلام إنما هو تركيب إسنادي مفيد مقصود لذاته يسوغ السكوت عليه. أما الجملة فيرى أنها تركيب إسنادي لا يشترط أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها، كما لا يشترط أن تكون مستوفاة المعنى؛ ذلك أن التراكيب الإسنادية " جملة الشرط، وجملة جواب الشرط، وجملة الصلة" التي أقر بأنها جمل(١٦٩)، وما هي بجمل قد أخرجها من دائرة الكلام لخلوها من الفائدة المستقلة بها.

إن الجملة - حسب قولي "ابن هشام"- تعد أشمل من الكلام لأنها تطلق على ما يفيد وما لا يفيد من التراكيب الإسنادية. حيث يكفي أن يتوفر فيها المسند والمسند إليه. بينما الكلام لا يطلق إلا على التراكيب الإسنادية المفيدة، وآية ذلك أن: " الكلام عنده شكل نحوي ودلالي مفيد"(١٧٠). ويعني بشكل نحوي أنه يتألف من مسند ومسند إليه. ويعني بدلالي مفيد أنه يعبر عن مراد المتكلم أو الكاتب، فيقف حيث تنتهي فكرة هذا المتكلم أو الكاتب(١٧١). وحين نمعن النظر في نصي" ابن هشام" يمكن أن نصل إلى ملاحظة فحواها أن الجملة والكلام يكونان مترادفين (١٧٢) عندما تكون الجملة بسيطة(١٧٣) أو مركبة مستقلة(١٧٤) بالإفادة. ويكونان غير مترادفين عندما تكون الجملة(١٧٥) مرتبطة ببناء نحوي أكبر منها.

فابن هشام حين حديثه عن الجملة الكبرى والصغرى في المثال الذي ساقه" زيد أبوه غلامه منطلق"(١٧٦) يعد" غلامه منطلق" جملة صغرى(خبر المبتدأ "أبوه"). ولما كان هذا التركيب الإسنادي لا يحمل معنى مستقلاً يحسن انقطاع الكلام بعده، فإننا نعطي الحق لأنفسنا في القول: إن تعريف ابن هشام وحدَه للجملة ينطبق فقط على الجملة الكبرى(١٧٧) التي تتمتع بالكيان المستقل مبنى ومعنى. أما الجملة الصغرى (١٧٨) فلا تنهض لأن تكون جملة بوصفها تركيباً إسنادياً يمثل عنصراً في تركيب لغوي أكبر(١٧٩) إلا إذا كان الاعتداد من قبيل ما ذهب إليه " السيوطي" حين قال: " وأما إطلاق الجملة على ما نذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي لأن كلاً منها كانت جملة قبل فأطلقت عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً لأنهم كانوا كذلك"(١٨٠). ونخلص إلى أن الجملة عند ابن هشام

تركيب إسنادي يؤدي وظيفته مستقلاً أو داخلاً في تركيب إسنادي آخر. ونجد "السيوطي" (ت ٩١١هـ) من شيعة " ابن هشام" في كون الجملة أشمل من الكلام. بيد أنه يخالفه في عدم اشتراط الفائدة في الكلام. ذلك أن" السيوطي" يذهب إلى أن الكلام يمكن أن يكون مهملاً ويمكن أن يكون مستعملاً(١٨١). أي أن الكلام منه المفيد ومنه غير المفيد (١٨٢)، بخلاف الجملة، فينص على أن شرطها أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها(١٨٣). " والصواب أنها(١٨٤) أعم منه"(١٨٥).

ثانياً: ثنائية الكلام والجملة في تناول الدارسين المحدثين:

لقد عرفت الجملة العربية اهتماماً بالغاً أمره من قبل باحثين محدثين. ومن هؤلاء المهتمين صاحب كتاب "النحوالوافي" الذي عرف الجملة اصطلاحاً ورادف بينها وبين الكلام فقال: " الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل "(١٨٦). فعباس حسن بهذا التعريف الواحد قد وحد بين الكلام والجملة، ذاهباً إلى أن كلاً منهما بناء مكتمل الدلالة غير مرتبط بغيره، قد يكتفى فيه بالمسند إليه، وقد تضاف إلى ركني الإسناد الرئيسين عناصر لغوية أخرى يصطلح عليها بالمتممات أو الفضلات(١٨٧). وتعريف" عباس حسن" يلتقي مع تعريف رائد البنوية التوزيعية "بلومفيلد" الذي رأى أن "الجملة بناء مستقل لا يدخل أبداً في بناء أكبر منه" (١٨٨) بموجب علاقة قواعدية معينة(١٨٩). وتعريف عباس حسن يكاد يكون التعريف نفسه الذي استخلصه الدكتور" عبده الراجحي" الذي قال فيه: " الجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل"(١٩٠).

ويقترب التعريفان السالفا الذكر من تعريف "محمد إبراهيم عبادة" الذي يبدو جلياً اعتماده على مسألتي الإسناد والإفادة اللذين هما الركنان الأساسيان لها. إذ يقول: "إن التركيب المتضمن إسناداً إن كان مستقلاً بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها سمى كلاماً وسمى جملة"(١٩١). ذلك أن الجملة هي "الصبغة اللسانية المستقلة، بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها"(١٩٢).

فمثلاً حين نمعن النظر في قوله تعالى: (يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة، قلوب يومئذ واجفة)(النازعات/ ٦، ٨). نجده مشتملاً على ثلاث جمل هي: " يوم ترجف

الراجفة "، و" تتبعها الرادفة "، و" قلوب يومئذ واجفة " كل جملة من هذه الجمل توافر فيها الاستقلال التركيبي والدلالي على نحو لا يمكننا فيه أن نعد أية جملة من القول الكريم جزءاً من الأخرى محتواة فيها، لأن الجملة ينبغي أن تستوفي معناها وتستقل عن غيرها بمبناها (١٩٣). فتعريف "عباس حسن" لم يحصر تركيب الجملة والكلام في حد أدنى من الكلمات فهو يلتقى مع تعريف " أنطوان ميي" أحد تلاميذ " سوسير" وهومن أنصار المدرسة البنوية الوصفية الذي يرى أن الجملة " هي " مجموعة أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية، وهي مكتفية ذاتيا، ولا تتعلق بأية مجموعة أخرى قواعدياً "(١٩٤) فقد تكون الجملة مكونة من كلمتين أو أكثر بشرط ألا تدخل في تركيب آخر أكبر منها. وقد حد الجملة "مهدي المخزومي" بأنها "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في آية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن الصورة ذهنية كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال الدنيا للقول أو الكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبين أن صورة ذهنية كانت في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع "(١٩٥). وهذا التعريف قريب من تعريف " ريمون طحان"(١٩٦) الذي عرف الكلام والجملة بقوله: " الكلام هو ما تركب من مجموعة متناسقة من المفردات لها معنى مفيد(١٩٧). والجملة هي الصورة اللفظية أو الوحدة الكتابية قد تآلفت أجزاؤها في ذهن المتكلم الذي يسعى في نقلها حسب قواعد معينة وأساليب شائعة إلى ذهن السامع "(١٩٨). والحدان يلتقيان مع تعريف اللسانياتي (١٩٩) " سيمون بوتر" الذي يرى أن الجملة هي وحدة الكلام الصغرى حين قال" الجملة هي الوحدة الأساسية للكلام، وقد تعرف بأنها الحد الأدنى من اللفظ المفيد "(٢٠٠)، أي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يسوغ السكوت عليه (٢٠١).

فالجملة وهي أصغر بنية نحوية تعد كلاماً تاماً يمكن السكوت عليه لاشتمالها على المسندوالمسند إليه في أبسط صيغة لهما(٢٠٢) مجردين عن جميع ما يتعلق بهما من كلمات (٢٠٣). أي أنها يمكن أن تكون دالة على معنى مفيد بالركنين المشار إليهما. وبهما وحدهما يقع الفهم والإفهام. ثم إن كل حد من الحدود المذكورة يلاحظ أنه جاء مركزاً على وظيفة التبليغ التي تؤديها اللغة بوصف الجملة وسيلة تنقل ما في ذهن المتكلم من أفكار إلى ذهن السامع لتكون بذلك أداة للتواصل والتفاهم(٢٠٤) بين

الناس (٢٠٥). وهذا يعني أن البنية الصورية للسان الطبيعي مرتبطة ارتباط تبعية بهذه الوظيفة الأساسية(٢٠٦). وأساس ذلك أن الجملة تعد الملفوظ الذي ارتبطت كل عناصره بعنصر منه هو المحور لعميلة الإبلاغ(٢٠٧). ولما كانت الجملة هي مجموعة العلاقات النحوية الرابطة بين أجزاء الكلام ربطاً(٢٠٨) وظيفيا(٢٠٩) وجدنا النحويين العرب أحرص الناس على أن يكون ذكر الوظائف النحوية(٢١٠) جزءاً من التحليل اللغوي إن لم يكن جوهرة (٢١١).

والذي يكشف عن أن الجملة هي الوحدة الدلالية الرئيسة التي تقوم بوظيفة التواصل قول للغوي " فيكتور" جاء فيه: " تعتبر وظيفة الاتصال من أهم الوظائف التي تؤديها اللغة. والجمل هي وحدات الكلام التي تحقق تلك الوظيفة. والجملة عبارة عن المعطى الكلامي الذي يتم فهمه مباشرة فتدخل بذلك في الكلام. " (٢١٢) وتعريفا" مهدي المخزومي " وريمون طحان" يسجل أنهما يلتقيان أيضا مع تعريف" جورج مونان " الذي نصه: " الجملة عبارة عن التعبير عن فكرة أو شعور بواسطة كلمة (٢١٣) أو كلمات تستخدم بصورة معينة لنقل المعنى المقصود "(٢١٤).

أما الدكتور" إبراهيم أنيس " فذهب إلى أن الجملة هي " أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر لأنه ليس لازماً أن يحتوي لفظ على العناصر المطلوبة كلها "(٢١٥). فهذا التعريف يعتمد على مفهوم الملفوظ الأدنى ويؤكد على تمام معنى الجملة واستقلاليتها واستغنائها عن غيرها. وصور تشكيلها البنوي التي يكون مدار الأمر فيها على أن المعنى متى كان واضحا لدى المخاطب أمكن أن تكون إحدى صور الجملة المحولة فيه مكتفية بأحد ركنيها الأساسين. ففي الآية الكريمة: (فاستقم كما أمرت)(هود /١١٢) يعد التركيب الإسنادي " استقم" جملة مكتملة مبنى ومعنى، ذلك أن المسند إليه (الفاعل " أنت ") منوي ذهناً وموجود في البنية العميقة(٢١٦). لأن استقامة الجملة تقتضى هذا المعنى المقدر وتطلبه. وحذف الفاعل في هذه الجملة إن هو إلا حذف في اللفظ لا في المعنى، لأن الألفاظ إنما يؤتى بها للدلالة على المعنى. فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا نأتي به. وحينئذ يكون مراداً حكماً وتقديراً(٢١٧). ثم إن "الفاعل جزء

لا يمكن فصله عن الفعل"(٢١٨). بوصفه عنصراً إجبارياً في الجملة الفعلية. وقد أدرك نحاة العربية هذه الحقيقة فقرروا أن لكل فعل فاعلاً(٢١٩) أو نائبه. فالأهم الذي يركز عليه "الدكتور إبراهيم أنيس" هو أن تكون الجملة في أقصر صورها أو أطولها مركبة من ألفاظ هي مواد البناء التي يلجأ إليها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر، يرتب بينها ويستخرج لنا من هذا النظام كلاماً مفهوماً نطمئن إليه، ولا نرى فيه خروجاً عما ألفناه في تجارب سابقة(٢٢٠) على نحو نكون فيه من المنتحين سمت كلام العرب.

وإذا عرضنا التعريف الثاني " لأنيس إبراهيم " الذي يرى فيه أن الجملة هي" أقل قدر من الكلام تفيد معنى مستقلاً بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟ فأجاب: "زيد". فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صوره " (٢٢١) وجدناه يؤكد على اشتراط تمام الفائدة فقط لصحة الجملة، وتبين لنا أن جملة(٢٢٢) " زيد "محوّلة بالحذف(٢٢٣) الذي يعد ظاهرة من ظواهر فصاحة العربية وباباً في شجاعتها(٢٢٤). ذلك أنه قد تدفع دلالة السياق المتكلم إلى الحذف لبعض عناصر الجملة اكتفاء ببعضها. ومن ثم يكون للجملة مستويان أحدهما منطوق به يسمى البنية السطحية، والثاني غير منطوق به ويسمى البنية العميقة(٢٢٥). لذلك دعت نظرية النحوالتحويلي والتوليدي إلى ثنائية البنية السطحية والبنية العميقة بشكل يعيد إلى الذهن مسألة التقدير عند النحاة العرب(٢٢٦).

وأساس ذلك أن الجملة عند المدرسة التوليدية هي " قرن يحصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي(٢٢٧) وبين ضرب من البنى المجردة تسمى البنى العميقة " (٢٢٨).

و"جون ليونز" حين عرضه لتحليل الجملة عند تشومسكي أوضح مفهومه للجملة الانجليزية بأنها وحدة مكونة من كلمات مرتبة في نظام معين(٢٢٩). وانطلاقاً من ذلك فإن جملة جواب المتهم" زيد" الاسمية المنسوخة على الرغم من أنها خلت من المسند (الخبر) لفظاً في بنيتها السطحية لوضوح وسهولة الاهتداء إلى بنيته العميقة التي هي "كان معي" بفضل القرينة الحالية (٢٣٠)، فإنها في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه. لأن الجملة تعرف صوتياً بالوقف أو السكت الذي يحددها(٢٣١).

فتعريفها يتلخص في أنها أصغر وحدة لغوية تتم بها الفائدة للسامع.

ولقد كان القصد من التحويل بالحذف فيها هو الإيجاز(٢٣٢). واللافت للانتباه أن مثل هذه الجمل تستعمل في التواصل غير العادي. وأما " إبراهيم السامرائي " فجاء تعريفه للجملة بالمثال. وإذا سقنا التمثيل الذي اكتفى به للجملة، والذي فحواه إن قولنا اكتب، اكتبا، اكتبن جمل لأن شرط الإفادة متوفر في هذه الألفاظ(٢٣٣)، وجدنا أن مفهومه للجملة يلتقي مع مفهوم "إبراهيم أنيس" الذي انتهى فيه إلى أن الجملة شكل لغوي مستقل دلالياً، مستغن عن غيره، وأنها في حدها الأدنى تركيب ثنائي وجوداً (٢٣٤)، أو نية وحكماً(٢٣٥) ذلك أن الجملة بمفهوم النواة التوليدية(٢٣٦) هي أصغر وحدة تركيبية تحمل معنى وتبلغ فائدة يتجاوز تحليلها إلى أقل من العنصرين الأساسين المسند والمسند إليه. ويؤكد " السامرائي" على ضرورة التمسك بفكرة الإسناد في الجملة بقوله: "ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد. فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية"(٢٣٧).

ويلاحظ أن تمثيل "السامرائي" يعضده تعريف الدكتور "خليل عمايرة" الذي ارتضاه للجملة، ومؤداه " أنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى " يحسن السكوت عليه "(٢٣٨) لأن الحد الأدنى من الكلمات التي تشكل تركيباً له معنى، صفته أنه يتحقق بتركيب الكلمات لا بانفرادها(٢٣٩). وأساس ذلك أن المعاني لا تجري إلا في التركيب من الألفاظ المتضمن مسنداً ومسنداً إليه. وهو التركيب الذي تكون عليه الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية في أقصر صورهما. وبخاصة التوليديتين منهما(٢٤٠).

وحين ننتقل إلى اللسانياتي " الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح " نجده قد عد الجملة نواة لغوية (٢٤١) تدل على معنى (٢٤٢) وتفيد(٢٤٣).

وقد يستفاد من كلمة " نواة " أنه قصد بها الوحدة الإسنادية (٢٤٤) البسيطة. وقد يكون قصد بها الجملة في بنيتها العميقة الأصلية (٢٤٥) وهذا اللسانياتي يلاحظ أن هذه النواة اللغوية هي إعلام المخاطب بشيء يكون بحسب ظن المتكلم قد جهله. ورأى أن "سيبويه" كان يلح على ذلك خلافاً لمن جاءوا بعده، إذا خلطوا بين هذه الوظيفة

الإعلامية وبين الدلالة على معنى وهوشيء آخر غير الإفادة(٢٤٦). لأن التركيب الإسنادي الشرطي الذي للشرط أو لجواب الشرط يحمل معنى، ولكنه لا يفيد. وقد اهتدى هذا الباحث إلى ذلك من قول لابن جني في الجملة ينتهي إلى أنها كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه بمعناه نحو زيد أخوك، وقام محمد، وصه(٢٤٧). ويذهب " الحاج صالح " إلى أن المعنى ليس هو الفائدة على الإطلاق. ذلك أن الكلمة المفردة تحمل معنى ولكنها لا تحمل فائدة بينما الجملة يسجل أنها تحمل معنى إن لم تكن محالاً(٢٤٨). وقد لا تحمل فائدة نحو جملة: " النار حارة " المتضمنة معنى ولكن لا فائدة فيها بالنسبة(٢٤٩) إلى المخاطب المدرك بالبديهة أن النار حارة " لأن أصل الكلام(١١) موضوع للفائدة (. . .) ولكن لوقال قائل " النار حارة، والثلج بارد لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه وإن كان الخبر فيهما نكرة "(٢٥٠).

وإذن فتركيز هذا الباحث على المعنى المتبوع بالصفة(٢٥١) " تفيد "(٢٥٢) نابع من إدراكه بأن ثمة جملاً مستقيمة نحوياً لكنها لا تفيد(٢٥٣). وأساس ذلك أن الجملة بالنظر إلى المعنى إن هي إلا مسند ومسند إليه ونابع أيضاً من إيقانه بأن هذه الجملة لها كيان مستقل لأن مفهوم الإفادة لا جرم أنه مقترن باستقلال هذه الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتمم معناها، وهو ما يبين أن الجملة وحدة الكلام(٢٥٤).

ورأى أستاذنا "الحاج صالح" أن النحاة العرب الأفذاذ قد استطاعوا أن يدركوا الفرق الذي بين المعنى والفائدة. فقال في ذلك: " ولهذا أهمية عظيمة جداً لأنه الأساس الذي بنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة "(٢٥٥) ومنه فإن الجملة - حسب قوله - لا بد أن تتحقق فيها الاستقامتان النحوية والدلالية، ذلك أن الجملة لا بد لها من أساسين: أساس نحوي يتمثل في مطابقة الجملة لقواعد اللغة واحترامها. والأساس الدلالي ويتمثل في المعنى الموجود في ذهن المتكلم. لأن الجملة يجب أن تتصف وظيفياً بالإسناد التام لا الناقص (٢٥٦) والإفادة الكاملة بحيث نفهم الجملة بكل عناصرها المتممة لفائدتها الإبلاغية (٢٥٧). والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه لأن الجملة ما دل على معنى يحسن السكوت عليه(٢٥٨). وعنصر السكوت بين أن المعنى وحده لا

يكفي. إذ ينبغي أن يكون مفيداً لأجل ذلك أكد النحاة القدامى على العلاقة الإسنادية التي يجب أن تتوفر في البنية النحوية الساكنة، وجعلوها مقترنة بالفائدة في البنية الإخبارية المتغيرة(٢٥٩). لذلك نجد الدكتور "ميشال زكريا" قد عرف الجملة بقوله" تعرف الجملة في إطار الألسنية(٢٦٠) كوحدة كلامية مستقلة يمكن لحظها عبر السكوت الذي يحدها(٢٦١). وهو التعريف الذي يتوافق مع تعريف "زاليغ هاريس" للكلام الذي جاء فيه "الكلام هو مقطع من التكلم الذي يقوم به شخص واحد، حيث قبله وبعده يوجد سكوت من قبل الشخص" (٢٦٢). لأن "الجملة ملفوظ أو تركيب جاء مستقلاً عما قبله وعما بعده استقلالاً صناعياً تركيبياً"(٢٦٣).

ومن الباحثين المحدثين الذين عنوا بالجملة العربية " ريمون طحان" الذي عرف الجملة بأنها" تركيب يتألف من ثلاثة عناصر أساسية: المسند، والمسند إليه، والإسناد. وقد تضاف إليها عناصر أخرى حين لا تكتفي العملية الإسنادية بذاتها "(٢٦٤) ومعنى هذا الحد أن الجملة قد لا تكون مستوافاة التركيب والمعنى المفيد بركنيها الأساسين المتمثلين في المسند والمسند إليه اللذين تربطهما علاقة إسناد، فتحتاج هذه الجملة حينئذ إلى عناصر أخرى متممة (فضلة)(٢٦٥) وبخاصة المفعول به الذي قد تشتد إليه الحاجة أحياناً على نحو لا يمكن الاستغناء عنه، لأن لسانية الكلام التي تعتمد على الأداء الفعلي للغة من قبل مستعمليها في مواقف معينة لإتمام المعنى ترى أن استعمال المتكلم فعلاً يقتضي مفعولاً به يصبح هذا المفعول به إجبارياً، ولا يمكن حذفه(٢٦٦). ويلاحظ أن هذا التعريف لم يشر إلى أن الإسناد يجب أن يكون مقصوداً لذاته أولاً.

وهذا المفهوم نقف على مفهوم غير بعيد عنه في تعريف " زين العابدين التونسي " الذي يقول في حده الجملة: " الجملة قول مؤلف من مسند ومسند إليه "(٢٦٧). فهوينص على أن الجملة تركيب إسنادي ثنائي لا يدخل في دائرة التراكيب غير الإسنادية، ويتناولها من حيث بنيتها النحوية الساكنة التي هي " كلام اشتمل على مسند ومسند إليه"(٢٦٨). وبعدم اشتراطه عنصر الإفادة فيها يكون قد سار في ركب صاحب كتاب "التعريفات" حين قال: "الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم أو لم يفد كقولك: "إن يكرمني" فإنه جملة لا

يفيد إلا بعد مجيء جوابه"(٢٦٩). أما الأستاذ " تمام حسان فرأى أن الجملة هي وحدة الكلام، ورأى أن الأصل في الجملة الإفادة. فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة. وتتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس"(٢٧٠) ويستفاد من ذلك أن الكلام أعم منها ويسجل أن مصطلح "الجملة" قد التبس عليه إذ يطلقه على التركيب الإسنادي الذي لا يقع في حيز تركيب أكبر منه ويسميه" الجملة الأصلية" ويطلقه على التركيب الإسنادي غير المتمتع بالاستقلال الذي اصطلح على تسميته بـ "الجملة الفرعية" التي تشمل جملة الخبر، وجملة النعت، وجملة الحال(٢٧١) وجملة مقول القول، والجملة المضافة إلى الظرف، وجملة الصلة، والجملة المعطوفة على واحدة مما ذكر(٢٧٢)، وجملة جواب الشرط. (٢٧٣) ذلك أن هذه التراكيب الإسنادية الثمانية التي عدها جملاً فرعية إن هي إلا وحدات إسنادية لافتفارها إلى الاستقلال الدلالي(محط الفائدة). لأنها أشكال لغوية متضمنة في أشكال لغوية أخرى أكبر منها(٢٧٤). أي أن الإسناد فيها لم يكن مقصوداً لذاته.

بعد استعراض مختلف التعريفات المتمحورة حول الجملة العربية لاحظنا أن علماء النحو العربي قدماءهم ومحدثيهم قد تباينت وجهات نظرهم حيال مصطلحي " الكلام" و" الجملة" بين مشترط الإسناد والفائدة في المصطلحين كليهما، ومشترط الإسناد والفائدة في المصطلح الأول فقط، نخلص إلى أن النحاة العرب يكادون يجمعون على أن كلاً من الجملة والكلام تركيب إسنادي. ونلفت الانتباه ههنا إلى ملاحظة خطيرة مفادها أن منهج نحاتنا العرب الألمعيين في تناولهم الجملة العربية كان بنوياً وظيفياً، منطلقه الوحدة التي لا تنفصم بين الشكل والمضمون اللذين يتضافران في سبيل تأليف هذه الجملة. إذ لوكان منهجهم شكلياً لأعربوا كلمة" قيماً" الواردة في الآية الكريمة: (ولم يجعل له عوجاً قيماً) (الكهف / ١). نعتا. وهي في حقيقتها حال اهتدوا إليها عبر التقدير الذي يضبط العلاقة بين البنية السطحية والبنية العميقة الكامنة تحتها التي تجعل استقامة معنى الآية يقتضي أن يكون التقدير "أنزله"، أي(أنزل الكتاب)(٢٧٥). لأن الجملة مجموعة سلاسل المكونات الأساسية وليس السلاسل المتكونة من وحدات صوتية "(٢٧٦).

لكن أمام الاضطراب والتباين المسجلين على تعريفات الجملة أحياناً، وأمام الالتباس والغموض بينها وبين الكلام تارة أخرى نحاول أن نقدم تعريفاً للجملة نطمئن إلى أنه التعريف الأنور. هذا التعريف ينتهي إلى أن الجملة هي التركيب المتضمن إسناداً أصلياً مستقلاً بنفسه، حاملاً في ثناياه معنى تاماً يسوغ سكوت المتكلم عليه عند انتهائه على نحو لو سكت فيه المتكلم لم يكن لأهل العربية مجال لتخطئته ونسبته إلى القصور في باب الإفادة(٢٧٧) تنتهي حدودها في أقصر صورها على طرفين يقابلهما المسند والمسند إليه، تعبر عن مراد المتكلم وتنتهي حيث تنتهي فكرته لأنه استقل لفظاً ومعنى، وبذلك تشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب(٢٧٨).

لنكون بذلك قد رضينا بتعريفي" الاستراباذي" و" ابن هشام" للكلام تعريفاً لها (٢٧٩) مضافاً إليهما شرط الاستقلال، ورضينا بتعريف " ابن جني" للكلام تعريفاً للجملة لما اتسم به من سداد: حيث ميز بين الكلام الذي احتوى معنى مستقلاً لا يحتاج إلى تراكيب أو كلمات تتمم معناه(٢٨٠)، وبين الجملة التي تم تركيبها بفضل تضمنها للمسند والمسند إليه، ولكنها لا تكون معنى مستقلاً(٢٨١) ذلك أن هذا التعريف يحرص على التأكيد بأن الإفادة تمثل المحك الصحيح في تحديد الفرق بين الجملة والوحدة الإسنادية(٢٨٢).

ثالثاً- جهود الباحثين العرب المحدثين في تطوير مفهومي الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية

من بين الجهود التي تمحورت حول الجملة العربية وما يرتبط بمكوناتها ما أقدم عليه الدكتور " تمام حسان" من سعي كان مداره على تأسيس نظرية جديدة يقع على عاتقها تخليص النحوالعربي من نظرية العامل(٢٨٣) الشكلية المصطنعة من طرف النحاة حسب رأيه. وقد دعا في مسعاه إلى التعويل على نظرية القرائن اللفظية والمعنوية التي ينبغي لها أن تتضافر(٢٨٤). فلئن كان " تمام حسان" قد رام من خلال هذه النظرية تيسير النحو، فإن بعضهم رأى أنه بها قد عقد النحو، وأن نظرية العامل أرحم بكثير مما يدعو إليه(٢٨٥). ذلك أن الكشف عن قرينة التعليق تفوق صعوبة الكشف عن العلامة الإعرابية. فالقرائن كثيرة جداً(٢٨٦).

كما أن "تمام حسان" دعا إلى التقسيم السباعي للكلمة(٢٨٧) على الرغم من أنه يعترف للنحاة القدامى بحسن اختيارهم المبدأ من حيث تقسيمهم الثلاثي لها(٢٨٨) والحق إن نحاتنا العرب لما كان اعتمادهم الإسناد معياراً جوهرياً لتصنيف أقسام الكلمة. وجدنا تقسيمهم لها تقسيماً وظيفياً يراعي وظيفة كل قسم ضمن الركن الإسنادي الذي كان هو الفيصل عندهم لتمييز هذه الأقسام الثلاثة التي للكلمة فقالوا: الكلمة إن لم تكن ركناً للإسناد فهي حرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم وإلا فهي فعل(٢٨٩). وحين أجرى الدكتور "جعفر دك الباب" مقارنة بين نظرية أقسام الكلم في اللغة العربية، وبين نظرية أقسام الكلم في بعض اللغات الأوربية تبين له وجاهة رأي النحاة العرب. وأساس ذلك أن الكلمات في أية لغة كانت يمكن أن تقسم إلى مجموعتين كبيرتين: أولاهما يصطلح عليها بالكلمات المستقلة بالفهم، ويقابلها في اللغة العربية الاسم والفعل، وثاني المجموعتين تسمى الكلمات غير المستقلة بالفهم، ويقابلها في اللغة العربية الحرف(٢٩٠). واحتفال الدكتور " تمام حسان" في كتابه" اللغة العربية معناها ومبناها" بالمعنى واتجاهه البلاغي أديا إلى خلوالكتاب من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية وكذا انعدام أية إشارة إلى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة(٢٩١) على الرغم من أنه قد قسم الجملة إلى اسمية وفعلية ووصفية(٢٩٢). وهذه الجملة أو الوحدة الإسنادية المسماة عنده وصفية هي من قبيل التركيب الإسنادي الفعلي لأن المسند بمنزلة الفعل(٢٩٣). وفي معرض حديثه عن الجملة الوصفية التي تقابل الجملتين الاسمية والفعلية ذهب إلى أن هذه الجملة الوصفية قد تكون أصلية(٢٩٤) في نحو: أقائم المؤمنون للصلاة؟ وتكون فرعية في مثل: رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة. وآية ذلك أن الصفات كالأفعال من حيث إنها لا تطابق الفاعل إفراداً وتثنية وجمعاً(٢٩٥) ليكون هو الآخر من الذين التبس عليهم مصطلح" الوحدة الإسنادية" ذلك أن ما أطلق عليه مصطلح" جملة وصفية فرعية" إن هو إلا وحدة إسنادية وصفية" نعتية". ويتبدى اضطرابه وعدم إدراكه الفرق بين الجملة والوحدة الإسنادية في قوله: " والجمل الفرعية، كذلك تحذف عند أمن اللبس، أي عند إغناء القرائن عن ذكرها". وذلك كحذف جملة جواب(٢٩٦) الشرط(٢٩٧).

كما يلاحظ أن " تمام حسان" في منهجه الوظيفي قد ركز على الخطاب، حيث إن مركز الاهتمام عنده في دراسة التراكيب اللغوية مقصور على فك رموزها. فقد تجاهل أن المرسل إليه في حاجة مسيسة إلى الاهتداء إلى طرائق أهم قطب في التخاطب وهوالمتكلم في بناء الرسالة(٢٩٨) ليكون بذلك قد أغفل كيفية تكوين الملكة التبليغية(٢٩٩) واللغوية التي تجعل المتكلم والسامع (المرسل والمرسل إليه) قادرين على إنشاء وفهم ما لا حصر له من الجمل(٣٠٠) بناء على القواعد النحوية المتناهية(٣٠١)، لأن أهم ميزة تمتاز بها اللغة هي قدرة المتكلم على التصرف في بنى اللغة للتعبير عن أغراضه باستعمال البنى والأوضاع المتعارف عليها فقط في وضع لغته وهو ما يسميه سيبويه بالمستقيم الحسن(٣٠٢).

أما "مهدي المخزومي" فإنه لما رأى أن صعوبة وتعقيد النحو العربي مردهما إلى نظرية العامل حاول إبطالها وهدمها قائلاً: " لقد حاولت في هذه الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي. وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل (. . .) وإذا بطلت فكرة العامل النحوي بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع وباب الاشتغال. ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام"(٣٠٣) ذلك أن هذا الباحث يذهب إلى أن الحركات الإعرابية لم تكن أبداً آثاراً للعوامل النحوية بقدر ما هي عوارض لغوية اقتضاها أسلوب العربية(٣٠٤).

إن رأي "المخزومي" تؤطره نزعة قديمة دعا إليها " ابن مضاء القرطبي" في كتابه "الرد على النحاة"(٣٠٥)، وحاول أن يبعثها من مرقدها أستاذه " إبراهيم مصطفى" في كتابه" إحياء النحو"(٣٠٦) والحق نقول إن نظرية العامل لا تعقد النحو كما يدعي هؤلاء بل هي نظرية تعليمية إن استبعدت فيها التقديرات الفلسفية وما إليها من تأويل (٣٠٧). ذلك أن العامل النحوي يعد حقيقة لغوية لا ريب فيها. وآية ذلك "أن النحو قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها(٣٠٨) الظاهرة أو المقدرة(. . .) فالمنكرون للعامل ظاهراً ومقدراً مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركات الإعراب مع اتفاق الموقع"(٣٠٩). فالعامل النحوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة العربية الاهتداء إلى

الحركة الإعرابية التي يتطلبها(٣١٠). فحين يرى الفعل يعلم أن الاسم الذي بعده يكون مرفوعاً، وإذا كان هذا الفعل متعدياً يعلم أنه يتطلب مفعولاً به أو أكثر. وحين يرى حرف الجر يعرف أن الاسم بعده سيكون مجروراً. . . إلخ.

ويعد "محمد أحمد عرفة" في كتابه "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" خير من رد على أستاذ المخزومي" إبراهيم مصطفى" رداً علمياً جميلاً مبيناً فساد الأصول التي انتهى إليها، وعدم استقامة أحكامها ورأى أن جل ما جاء به إن هو إلا اجترار لما كان قد سبقه إليه القدامى، ولم يوفقوا فيه ولم يوجد له صدى. وخلص مفند آراء إبراهيم مصطفى إلى نتيجة فحواها أن هذه المحاولة ليست هي التجديد المطلوب في النحو العربي ومن ثم يتعين البحث في محاولة أخرى تحقق ما يقتضيه التجديد المنشود(٣١١).

ويسجل أن " مهدي المخزومي" قد وقع في التناقض البين، حيث إنه عرف الجملة الاسمية بأنها الجملة التي لا يكون المسند فيها فعلاً(٣١٢). ثم ذهب في كتابه" في النحو العربي نقد وتوجيه" إلى أن الجملة الاسمية المبدوءة بمشتق(٣١٣) ليست جملة اسمية. ومثل لها بالجملة: أقائم الزيدان؟(٣١٤). على الرغم من أننا نوافقه في عد هذه الجملة فعلية لكون المسند فيها" قائم" لا يدل على الدوام والثبوت، ولكون هذا المسند رتبته في مثل هذا التركيب الإسنادي التقدم على المسند إليه ونرى أن تعريفه المقدم إذا كان ينطبق على الجملة الاسمية البسيطة، فإنه لا ينطبق على الجملة الاسمية المركبة من نحو الجملة الواردة في قوله تعالى: (وأنه هو أمات وأحيا) (النجم/٤٤). ذلك أن هذه الجملة جاء المسند فيها(الخبر) وحدة إسنادية ماضوية ومع ذلك لا يمكن إلا أن تعد جملة اسمية. كما أن الدكتور " المخزومي" قد اشترط الإسناد أساساً تقوم به الجملة وحين خذله الإسناد في إحداث فكرة تامة في أسلوب الشرط(٣١٥) تراجع بعض التراجع فقال: " ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي. أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار"(٣١٦). ولكن أسلوب الشرط(٣١٧) بوحدتيه الإسناديتين ليس دائماً يسمى جملة شأنه شأن التراكيب الإسنادية الأخرى(٣١٨). ويلاحظ أن " فتحي الدجني" في مؤلفه "الجملة النحوية نشأة وتطوراً" قد وقع في الارتباك حين عد كلاً من جزأي التركيب الإسنادي الشرطي

وصلة الموصول جملاً قائلاً: " الجملة قول مفيد يحسن السكوت عليه ما عدا جملة الشرط وجوابه والصلة "(٣١٩).

إذ إن ما سماه جملاً إن هو إلا وحدات إسنادية لعدم تمتعها بالاستقلال الدلالي (٣٢٠) ليكون بذلك قد سار في ركب القدامى الذين لئن أصاب بعضهم في تعريف الجملة نظرياً، والتمييز بينها وبين الكلام، فإنه لا يلبث أن يعود إلى سيرته الأولى عند التطبيق. أما الدكتور "فخر الدين قباوة" فقد قفى على آثار النحاة القدامى في كتابه "إعراب الجمل وأشباه الجمل" حين استخدامه المصطلحين الرائجين عندهم. فإذا كان لم يميز بين الجملة والكلام ووقع فيما وقع فيه "ابن هشام" حين رأى إمكانية أن يكون للجملة الواحدة حكمان تكون كبرى وفي الوقت نفسه صغرى. أحدهما تبع لما قبلها وبه تكون جملة صغرى، والآخر تبع لما بعدها وبه تكون جملة كبرى وساق لنا بيت "أبي ذؤيب الهذلي" لإيضاح ذلك:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل(٣٢١).

ذلك أنه عد التركيب الإسنادي " كنت أجهل" جملة صغرى بالنسبة إلى التركيب الإسنادي " الجملة الكبرى" " تزعميني كنت أجهل". ويعد ذلك التركيب " كنت أجهل" جملة كبرى بالنسبة إلى التركيب الإسنادي الأحادي " أجهل"(٣٢٢). المتكون من الفعل المضارع والفاعل المضمر. فإذا كان لم يميز بين الجملة والكلام ابتداء وعد كلاً منهما قولاً دالاً على معنى يحسن السكوت عليه، فإنه يسجل عليه وقوعه في الخلط بينهما حين رأى أن الجمل التي لها محل من الإعراب عشر(٣٢٣) وهي: الواقعة مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو حالاً، أو مستثنى، أو مضافاً إليه، أو جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء أو " إذا"، أو تابعة لمفرد، أو تابعة لجملة لها محل من الإعراب(٣٢٤)، وحين جعل الوحدتين الإسناديتين جزأي الجملة(٣٢٥)جملتين(٣٢٦) ليكون بذلك قد دخل في دائرة الذين لا يشترطون استيفاء الجملة معناها الذي يسوغ السكوت عليه. إذ يكفي اشتمالها على المسند والمسند إليه اللذين يؤلفان جزئي تلك الجملة، والوحدة الإسنادية الشرطية.

ومن الجهود التي مست تطور مفهوم الجملة عند المحدثين ما قام به الدكتور"

جعفر دك الباب" حين انتهى إلى أن للجملة العربية مستويين بهما تعرف هذه الجملة: أهي فعلية أم اسمية. هذان المستويان هما:

١- مستوى البنية النحوية الساكنة للجملة:

(مسند ومسند إليه أو مسند إليه ومسند)(٣٢٧)، وهو المستوى الذي تقع العناية فيه بالبنية الشكلية السطحية للجملة التي يكون قوامها الإسناد. ولكن ليس معنى هذا أن يكون الشكل غير خادم للمعنى. فالنحاة العرب حرصوا على ربط المبنى بالمعنى في الجملة العربية. فالجملة من مثل " سآتيك أمس" لما لم تكن العلائق النحوية بين كلماتها على ما يقتضيه المعنى والعقل عدّت من قبيل الكلام المحال(٣٢٨)لأن العلاقة بين الشكل والمعنى علاقة لا انفصام فيها، إذ لا يجوز أن نأخذ بعين الاعتبار جانباً واحداً منهما فقط ونهمل الجانب الآخر(٣٢٩).

ودراسة هذا المستوى من شأنها أن تمكن من معرفة العلائق النحوية بين الكلمات التي ينبغي أن يتوخى فيها الاستقامة النحوية.

٢ – مستوى البنية الإخبارية المتغيرة للجملة:

وهو مستوى يرتبط بسياق الحال (المقام عند العرب) التي ترد فيها الجملة، أي ترتبط البنية النحوية للجملة بوظيفتها الإبلاغية(٣٣٠). ويشترط في هذا المستوى الفائدة. ولما كان هذا المستوى مرتبطا بالموقف " المقام "، فإن دراسته تمكن من معرفة مدى ارتباط معنى الجملة بالموقف الذي تقال فيه(٣٣١).

ويذهب "جعفر دك الباب" إلى أن بنية الجملة الفعلية النحوية الساكنة تتميز بأنها تتألف من جزأين لا انفصام لهما هما المسند والمسند والمسند إليه (الفعل ومرفوعه) (٣٣٢) لأن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بدليل أنه لا يستغني عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل(٣٣٣). بينما تتميز بنية الجملة الاسمية بتأليفها من جزأين مستقلين عن بعضهما هما المسند إليه والمسند(٣٣٤).

بعد تبيان إسهام الدكتور" جعفر دك" في تطور مفهوم الجملة العربية نلفت الانتباه إلى ملاحظة خطيرة مؤداها أنه إذ كان النحاة القدامى قد عرفوا اضطراباً وتناقضاً في مفهومهم للجملة، فإن الباحثين المحدثين لم يسلموا من ذلك إلا القليلين وحتى هؤلاء

القليلون لئن وجدناهم قد سلموا من حيث تعريفاتهم لها، فإنهم حين التطبيق يقعون في التناقض الذي يعود معه مفهوم الجملة إلى سيرته الأولى. فـ"عبد السلام المسدي" و"محمد الهادي الطرابلسي "في كتابهما" الشرط في القرآن " قد جانبا الصواب حين عدّا الوحدة الإسنادية الشرطية جملة، ورأيا أن جناحيها المتماسكين يشتركان في بنية واحدة تمثل جملة واحدة مستوفاة المبنى والمعنى(٣٣٥). ذلك أن هذه الوحدة الإسنادية الشرطية يمكن أن ترد جزءاً من تركيب أشمل فتؤدي وظيفة مقول القول مثلاً كما هو الشأن في هذه الوحدة الإسنادية الشرطية الواردة في الآية الكريمة: (قل إن كنتم تحبون الله ورسوله فاتبعون)(آل عمران/٣١). حيث إن الوحدة الإسنادية الشرطية "إن كنتم تحبون الله ورسوله فاتبعون" ليست مستقلة بنفسها غانية عن غيرها حتى تستحق أن يقال عنها إنها جملة، لكونها مرتبطة بالتركيب الإسنادي الذي قبلها(٣٣٦). ويمكن أن ترد ضرباً من أضرب الخبر الأربعة الذي مثل له " الزمخشري" بالمثال: بكر إن تعطه يشكرك(٣٣٧). ولا أدل على بدء اشتباه الجملة عليهما من عدم تقيدهما بموقفهما النظري الذي قدما فيه تعريفاً صحيحاً للجملة(٣٣٨) حين عدا كلاً من الشرط وجوابه جملة(٣٣٩) وما هما بجملتين(٣٤٠) كما بينا.

واللسانياتي "نهاد الموسى" أحد المجتهدين المحدثين قد التبست عليه الجملة في كتابه" نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث". حيث إنه انتهى إلى أن الجملة المركبة هي تلك الجملة التي تقوم على سياق متتابع من الجمل البسيطة (٣٤١).

والذي يطمأن إليه هو أن التي تتابع في ذلك السياق، وتتفرع الواحدة منها عن الأخرى في البنية الشجرية للجملة المركبة إنما هي الوحدات الإسنادية، لأن الجمل البسيطة ينبغي أن تكون مستوفاة المبنى والمعنى غير مندرجة ضمن تركيب أكبر. بينما الوحدة الإسنادية يسجل أنها لا تستقل برأسها ولا تستغني عن غيرها لكونها تشكل جزءاً من التركيب الأكبر الذي ترتبط به من قبل أو من بعد(٣٤٢).

والدكتور "محمد إبراهيم عبادة "في كتابه" الجملة العربية دراسة لغوية نحوية" حين دراسته تقسيم " ابن هشام" الذي قسمت فيه الجملة إلى جملة كبرى وجملة

صغرى" ذهب إلى أن "ابن هشام" قصد بالجملة الكبرى الجملة الاصطلاحية(٣٤٣) أي الجملة التي لها كيان مستقل قائم بذاته(٣٤٤). وذهب إلى أنه عني بالجملة الصغرى الوحدة الإسنادية(٣٤٥) التي لا تسمى جملة إلا إذا وردت في سياق مستقل(٣٤٦). لكن هذا الباحث عندما قدم تصوره لأنواع الجمل التي حصرها فيما سماه "الجملة البسيطة" و"الجملة الممتدة"، و"الجملة المزدوجة"، و"الجملة المركبة"، و"الجملة المتشابكة"، و"الجملة المتداخلة"(٣٤٧) كما ارتأى هذا الباحث تقسيماً حديثاً للمركبات(٣٤٨) في العربية ومعياره في ذلك هو نوع وظيفة المكون الذي يبدأ به المركب وخلص إلى المركبين التاليين: المركب الفعلي، والمركب الوصفي، والمركب المصدري، ومركب الخالفة، ومركب الموصول، والمركب الظرفي(٣٤٩). وبتصوره ذاك يلاحظ أنه اشتبهت عليه الوحدة الإسنادية التي كان قد أشار إليها(٣٥٠) فظل اللبس قائماً في ذهنه بينها وبين الجملة المستحوذة عليها.

وإذا انتقلنا إلى كتاب " مدخل إلى دراسة الجملة العربية " وجدنا مؤلفه الدكتور" محمد أحمد نحلة " في معرض حديثه عن معيار الاستقلال وعدم الاستقلال الذي يؤسس في ضوئه أحد تقسيمات الجملة- حسب رأيه- وجدناه قد اختلط عليه أمر" الجملة " والوحدة الإسنادية " عندما ميز بين المصطلح الذي أطلق على تسمية" الجملة الأصلية"، وهي التي تستقل بذاتها وتستغني عن غيرها، وما سماه" الجملة الفرعية" وهي التي لا تقوم برأسها، بل تعتمد على غيرها(٣٥١). وهذه الأخيرة هي تلك التي يسميها النحاة العرب القدامى الجملة التي لها محل من الإعراب (٣٥٢). ذلك أن هذه التي عدها جملة فرعية إن هي إلا وحدة إسنادية وظيفية(٣٥٣).

ويتبدى غمام الأمر عليه أكثر حين الوقوف على تقسيمه للجملة إلى جملة فعلية، وجملة اسمية، وجملة جملية. ذلك أن" الجملة الجملية " عنده هي الجملة " التي يكون المسند فيها(٣٥٤) جملة اسمية، أو فعلية، أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط"(٣٥٥)، حيث إن ما عده " جملة جملية" إن هو إلا جملة مركبة، وإن المسند فيها(الخبر) الذي رأى أنه يمكن أن يكون جملة فعلية، أو اسمية، أو وصفية إن هو إلا وحدة إسنادية، لأنه لا يتوفر على الاستقلال التركيبي والدلالي كما بينا سابقاً. ثم إن وقوع هذا

الباحث في الاضطراب يتجلى في أنه مرة يعد الجملة الوصفية تلك الجملة التي يكون الوصف فيها مسنداً(٣٥٦) بترك كلمة " الوصف " مطلقة غير مقيدة، ومرة يقيدها بقوله الوصف العامل(٣٥٧).

وهذا الأستاذ "عبد القادر المهيري" الذي استطاع أن يميز بين التركيب الذي يحتوي معنى مستقلاً لا يحتاج معه إلى تراكيب أو كلمات تتمم معناه، وبين التركيب المتضمن المسند والمسند إليه، ولكنه لا يكون معنى مستقلاً (٣٥٨)، نجده عندما أقدم على إحياء نحو اللغة العربية من خلال تطبيق نظرية المسند والمسند إليه(٣٥٩) وتغذيتها بالنظريات اللسانية الحديثة قد غم عليه الأمر، وتباينت مصطلحاته الموظفة وسواء أكانت بسيطة أم مركبة على نحو يتبدى فيه أنه قد ارتد إلى النحو التقليدي (٣٦٠). إذ إنه قسم الجمل إلى الجمل التي تقوم مقام العناصر الأصلية كالجملة الواقعة فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبراً. وتناول الجمل التي تقوم مقام العناصر المتممة من نحو الجمل النعتية والحالية والمضافة. وعرض للجمل المشتركة بين القسمين المذكورين وهي الجمل الموصولة والواقعة موقع المستثنى والمسبوقة بحرف جر(٣٦١). وهذه التي عدها جملاً هي في حقيقتها وحدات إسنادية وظيفية(٣٦٢).

وصاحب كتاب "بناء الجملة العربية" قد خلط بين المركب الاسمي والجملة المعاقبة للمفرد حين عد المركب الاسمي بأنه " كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن غير طريق التبعية لتتمم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة واحدة أو عنصراً واحداً في الجملة. بحيث إذا كانت وحدها لا تكون جملة مستقلة"(٣٦٣)، وجعل المركب الاسمي يشمل الاسم الدال على الحدث(٣٦٤)، والنعت السببي(٣٦٥)، والمصدر المؤول من حرف المصدري وصلته، والموصول الذي يحتاج - حسبه - إلى جملة متممة له، ولا يكون مفيداً إلا بذكرها(٣٦٦)، وحين رأى أن الجملة المعاقبة للمفرد هي الجمل ذات المحل الإعرابي(٣٦٧) وأساس ذلك أن الذي يعنيه بالتعاقب هو إحلال ما سماه جملة معاقبة محل المفرد. فما عده هذا الباحث جملاً معاقبة للمفرد أو مركباً اسمياً هو وحدات إسنادية وظيفية. ويستثنى من المركب الاسمي الاسم الدال على الحدث والنعت السببي(٣٦٨).

أما الأستاذ "محمد الشاوش" فقد قدم في أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية مقالاً من الأهمية بمكان أن نعرض أهم ما جاء فيه: " إن من يباشر دراسة الجملة في نطاق النحو العربي يلاحظ فقراً في المصطلحات المتصلة بهذا المفهوم(٣٦٩). إذ تطلق كلمة "جملة" على التراكيب التي يتوفر فيها شرط الاستقلال، أي ما يوافق مفهوم phrase في الفرنسية و sentence في الإنجليزية، كما تطلق على تراكيب أخرى لا يتوفر فيها الشرط(٣٧٠) كقولنا جملة موصولة، وجملة شرط، وجملة واقعة فاعلاً (. . .) وهو ما يوافق مصطلح proposition في الفرنسية، وclause في الإنجليزية على أنه توجد تفريعات تحد من هذا الشمول، ومن ذلك قولنا: "جملة أصلية(٣٧١)، وجملة فرعية، وجملة كبرى، وجملة صغرى"(٣٧٢).

وبعد أن عرض لأحد المصطلحات الثلاثة(٣٧٣) التي تشكل نوعاً آخر من التراكيب يكون أكبر من اللفظ الواحد ودون الجملة. وهو" شبه الجملة " بالنقد، إذ ذهب إلى أن اشتراكه مع الجملة في خصيصة واحدة تتمثل في أن كلاً منهما يتركب من أكثر من عنصر ليس كافياً للتقريب بينهما من حيث المصطلح(٣٧٤)، بعد ذلك رأيناه يقول: " وإذا قبلنا مبدأ إخراج " شبه الجملة" من حيز التراكيب أمكننا أن نقترح الانتقال بها إلى صنف آخر من التراكيب ليس له مصطلح مستقل، وهو ما يطلق عليه اسم "الجملة الصغرى" أو" الجملة الفرعية" clause proposition. وهذه العملية لا تضر بمرادفات شبه الجملة"(٣٧٥).

من النصين المسوقين نلاحظ أن الباحث قد التبس عليه أمر الوحدة الإسنادية فمرة يطلق هذا المصطلح على الجملة الأصلية(٣٧٦) ومرة أخرى يطلقه على الجملة الصغرى والجملة الفرعية(٣٧٧) ثم نراه بعد ذلك يطلق مصطلح " شبه الجملة" على" الجملة الصغرى" أو " الجملة الفرعية" ويقصد به " الوحدة الإسنادية ". وأساس ذلك - حسب رأيه- أن شبه الجملة تركيب يتوفر فيه شرط الإسناد، ولا يتوفر فيه شرط الاستقلال بخلاف الجملة التي يتوفر فيها الشرطان معاً(٣٧٨) ليكون الأستاذ "محمد الشاوش" أول الباحثين ـ فيما نعلم- الذين حاولوا وضع حد للخلط بين ما هو جملة وما هو ليس بجملة. ونحن نرتضي تعريفه لشبه الجملة تعريفاً للوحدة الإسنادية. وإذا كنا نرفض

مصطلح شبه الجملة لهذا النوع من التركيب الإسنادي، فذلك لأننا نرى أن هذا المصطلح في التراث النحوي مرتبط بمدلول من الصعوبة بمكان تجاوزه ونسيانه (٣٧٩). فهو يؤدي إلى التشويش على ما قاله القدامى. ونرى من الخير أن نسمى ما يقابل مصطلح "proposition " الذي اهتدى إليه هذا الباحث بمصطلح " الوحدة الإسنادية " الذي عمق مفهومه الأستاذ " أحمد خالد " الذي أسهم في كتابه " تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة " في إزالة الخلط الذي كان بين الجملة والوحدة الإسنادية. هذه الأخيرة التي لا يفتأ الباحثون فيما عرفنا يعدونها جملة وما هي بجملة.

ولئن استطاع هذا الباحث أن يصل إلى ذلك التمييز، فإنه يسجل عليه بعض التناقض والارتباك على مستوى التطبيق، حيث وجدناه يجعل مصطلح الوحدة الإسنادية البسيطة التي وفق في اختيار تسميتها رديف مصطلح الجملة البسيطة(٣٨٠)، ووجدناه في عرضه لتنوع تشكيلات الجملة الفعلية البسيطة. يعد الجملة الفعلية المركبة "ثقل عليه أن يأكلوا معه" جملة فعلية بسيطة(٣٨١) وما هي ببسيطة لأن المسند إليه (الفاعل) فيها يشكل وحدة إسنادية فعلية بسيطة.

ويتكرر ارتباكه في معرض تناوله الجملة الاسمية البسيطة، ويعد الجملة الاسمية المركبة " الأشبه أنه مات"(٣٨٢) جملة اسمية بسيطة وما هي ببسيطة لأن المسند فيها "خبر المبتدأ "الأشبه" ورد وحدة إسنادية مركبة(٣٨٣). كما نراه يوحد بين الوحدة الإسنادية المركبة والجملة المركبة. إذ يعد الجملة المركبة " الأم شأنها في الحس أعظم" وحدة إسنادية مركبة(٣٨٤)، وتكرر اضطرابه وتناقضه مع كثير من الجمل المركبة حيث يلاحظ أنه لا يفرق بين الجملة المركبة والوحدة الإسنادية المركبة مع أن بينهما فرقاً كبيراً. وأساس ذلك أن الوحدة الإسنادية المركبة ينبغي أن لا تطلق إلا على التركيب الإسنادي المتعدد الذي يندرج ضمن تركيب أوسع. أما إذا استقل بنفسه فيعد جملة مركبة(٣٨٥). وحين حديثه عن تنوع المسند والمسند إليه في تركيب الجملة الاسمية البسيطة ذهب إلى أن التشكيلات البنوية للجملة الاسمية العادية تتنوع فيكون المسند إليه (المبتدأ أو اسم الناسخ) ضميراً منفصلاً، أو ضميراً متصلاً، أو اسم موصول وصلة(٣٨٦)، أو جملة مسبوقة بأن المصدرية(٣٨٧). ويأتي

المسند اسماً، أو ضميراً منفصلاً أو جملة(٣٨٨).

وبعد عرض الرؤى المختلفة لمفهوم الجملة "، وبعد عرض أهم محاولات الدارسين المحدثين المنصرفة جهودهم إلى دراسة الجملة العربية دراسة حديثة نخلص إلى أن مفهوم الجملة ظل محفوفاً بغاشية من الغموض يعاني الضبابية لدى المهتمين بالنحوالعربي قدمائهم ومحدثيهم يطلقون مصطلح " جملة " على ما هو جملة وعلى ما هو ليس بجملة، حتى جاء الأستاذ " أحمد خالد " - في حدود ما نعلم - وكشف الغطاء عن الوحدة الإسنادية التي كانت غائبة عن الكتب النحوية على الرغم من تلك الهنة التي نرى أنها لا تذهب بحسنات وفضل هذا الباحث الفذ، ويسجل أن نجاحه في الجانب النظري يفوق نجاحه في الجانب التطبيقي(٣٨٩). فما أحوج الغيورين على اللغة العربية إلى أن يجمعوا مقدراتهم ويقفوا على آثار أمثال هذا الباحث لمواصلة بناء أسس نحونا العربي العتيق(٣٩٠) الذي يظل في حاجة مسيسة إلى من يجلي الغامض منه.

obeikandl.com

هوامش وإحالات الفصل الأول

(١) ينظربومعزة رابح: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية ص٨٥.

(٢) ويغلو بعض الباحثين حين رميهم منهج نحاتنا القدماء بالخطأ لأن حظ الجملة من اهتمامهم كان قليلاً فلم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر. ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، رسالة دكتورة، دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٦ص٢٨، ٢٩.

(٣) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص٣٣.

(٤) المبرد أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣ ، ٤/ ١٢٦.

(٥) ابن جني: الخصائص، ٣٣١/٢.

(٦) ينظربومعزة رابح: المرجع السابق، الفصل الأول من الباب الرابع، ص٥٨٠.

(٧) والأصوب أن يستعمل مصطلح " الوحدة الإسنادية" بدلاً من مصطلح " الجملة" لأن الجملة لا تقوم مقام المفرد. ، ص٩٠ من هذا المبحث.

(٨) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨ ، ص١٠.

(٩) فندريس جوزيف: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخري، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت، ص٩١.

(١٠) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة ، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ١٩٨٤، ٧٢٢/٢.

(١١) ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، ١/ ٣٤.

(١٢) أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، ١٩٩٣، ص٩.

(١٣) سالم علوي: الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد اللغة والأدب العربي، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧، ص٧٩ .

(١٤) د. محمد صلاح الدين: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩، ١٠/٢.

(١٥) د. عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، ص١٠.

(١٦) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١١.

(١٧) ينظر ابن جني: المرجع نفسه، ١ /٣٤ .

(١٨) فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال: "أرشدوا أخاكم فقد ضل". ابن جني: المرجع نفسه، ٦/٢.

(١٩) د. رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧، ص٣٩٤.

(٢٠) د. أبو بركات إبراهيم: الجملة العربية: مكتبة الخانجي، مصر، د. ت، ص٩.

(٢١) ابن الخشاب: المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢، ص٣٤.

(٢٢) عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٥، د. ت، ١/ ٢٤

(٢٣) ينظربومعزة رابح: المرجع السابق، تعريف الوحدة الإسنادية، ص٨٥.

(٢٤) جميل علوش: الإعراب والبناء، ص٥٦.

(٢٥) ابن جني: الخصائص، ٣٤/١.

(٢٦) نايف معروف: خصائص العربية وطرائق تدريسها، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٩١، ص٤٦-٤٨.

(٢٧) ابن فارس أبو الحسن الكوفي: الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق محمد رشيد رضا، دار الفكر، بيروت، د. ت، ص٤٥، ٤٦.

(٢٨) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨، ص٣٦.

(٢٩) د. عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، ندوة النحو والصرف الصادرة عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم ، دمشق، ٢٧- ٣٠/ ٠٨/ ١٩٩٤، ص٢٠٥، ٢٠٧.

(٣٠) ابن نديم محمد ابن إسحاق: الفهرست، مكتبة الخياط، بيروت، لبنان، د. ت ، ص٥١ .

(٣١) قال سيبويه: "ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول(. . .) وقد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام". سيبويه أبو بكر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٧٧، ١ /٤٣ ، ٤٤ .

(٣٢) ينظر د. محمد أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص١٧، ١٩.

(٣٣) ينظر سيبويه: المرجع نفسه، ١/ ١٤٩.

(٣٤) سيبويه: المرجع نفسه، ١/ ٢٦٢.

(٣٥) سيبويه: المرجع نفسه، ١/ ٧٤.

(٣٦) سيبويه: المرجع نفسه، ١/ ٤٦٣.

(٣٧) سيبويه: المرجع نفسه، ١/ ٢٦١.

(٣٨) ١- استخدم سيبويه الكلام بوصفه لفظاً وصفياً واحداً للدلالة على أكثر من مدلول.

٢ - الكلام قد جاء في كتاب سيبويه بصورة وصفية وبمفهوم يكاد يرادف مفهوم الجملة بالمصطلح الحديث المحدد.

٣ - شاع عند سيبويه استخدامه مفهوم الكلام بغرض وصف ظواهر النحو العربي حين تناول أقسام الكلم في العربية ومجارى أواخر الكلم، وحد الكلام، ووجه الكلام(. . .) إلى غير ذلك من أحكامه الوصفية التقويمية لصور ألفاظ جملية من حيث موضعها في تركيب الجملة وفي بنائها النحوي.

٤- من القضايا المتصلة بمفهوم سيبويه للكلام من حيث صلته بمصطلح الجملة القضايا المختلفة التي تناولت مباحث الكلام في كتابه مثل: قضية أصل الكلام والعدول عن هذا الأصل بمعنى الخروج عليه/ ومثل: الكلام الذي جاء في موضعه أو جاء في غير موضعه.

٥- وتناول سيبويه مفهوم الكلام يقوم على عدة اعتبارات مختلفة؛ منها استخدامه الكلام في مواضع كثيرة بالمعنى الذي اتفق عليه العلماء الذين جاءوا بعده حين استخدموا مصطلح الجملة. ينظر محمد الدسوقي الزغبي" مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبويه دراسة منهجية في النحو العربي"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨١، ص٦١، ٦٥ .

(٣٩) ينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦ .

(٤٠) سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٢ .

(٤١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، ص ٦١.

(٤٢) د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة الجيل، دمشق، ١٩٨٠، ص١٢٠.

(٤٣) ينظر ابن النديم محمد بن إسحاق: الفهرست، مكتبة الخياط، بيروت، لبنان، د. ت، ص٥١.

(٤٤) سيبويه: المرجع نفسه، ٢٣/١.

(٤٥) الباب" هو مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف، وتجمعها بنية واحدة مثل البنية الصرفية " مفعل" التي تنتمي إلى العناصر" مكتب، ملعب، مجمع، ومحل". والبنية النحوية مسند ومسند إليه أو مسند إليه ومسند"، د. عبد الرحمن الحاج صالح: منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، ص٢٩، نقلا عن د. صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٢، ص١٠٨.

(٤٦) وقد يكون المبني عليه نائب فاعل.

(٤٧) ينظرد. صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤، ص٩٩.

(٤٨) د جعفر دك الباب: المرجع نفسه ، ص١٢٠.

(٤٩) أي الكلام، ويستفاد منه" الجملة".

(٥٠) هذا بالنسبة إلى الكلام العادي، أما التواصل الذي يعول فيه على الدليل المجازي وبخاصة في

الشعر فالجملتان المسوقتان تعدان من المستقيم الحسن، لأن الشعر أعذبه أكذبه. وهما جملتان تحويليتان.

(٥١) سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٥، ٢٦.

(٥٢) د جعفر دك الباب: (إعجاز القرآن وترجمته)، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد ٧، ١٩٨٢، ص ٢٦.

(٥٣) د جعفر دك الباب: (إعجاز القرآن وترجمته)، المرجع نفسه، ص ٢٦.

(٥٤) ينظر محمد فهمي زيدان: في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٨٥، ص ١٤٤ .

(٥٥) ينظر صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص٧١.

(56) Hadj Salah Abd Elrahmane, Linguistique Arabe et Linguistique Generale, These de Doctorat, Surbone, Paris, 1979,P455 .

(٥٧) عد مستقيماً كذباً لأن سيبويه يتحدث عن الجملة التوليدية لا التحويلية .

(٥٨) ينظر سالم علوي: الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ١٩٨٦، ص ٣٣، ٣٧ .

(٥٩) المقصود بصحة العبارة سلامة تركيب الجملة.

(60) أي العرب.

(٦١) فالجملة الاسمية من نحو " حمزة أسد" يعدها كثيرون توليدية. ولكنها تعد تحويلية لأن أحد ركنيها " الخبر" استعمل على غير ما هو موضوع له في أصله.

(٦٢) د . جعفر دك الباب: (إعجاز القرآن وترجمته)، ص ٢٦ .

(٦٣) ينظر ابن الجني: الخصائص، ١ / ٣٤.

(٦٤) ينظر ميشال زكريا: علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ، ط ٢، ١٩٨٨، ص ٩٨ .

(٦٥) ينظر نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط٢، ١٩٨٧٩، ص ٥٦ .

(٦٦) ميشال زكريا: المرجع نفسه، ص ٩٨ .

(٦٧) ينظر نايف خرما: المرجع نفسه، ص١١٦، ١١٧.

(٦٨) ابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩، ٢/ ٦٠٧.

(٦٩) ينظر محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حري وشركاه، ١٩٨٨، ص ١٦٨ -١٧١ .

(٧٠) ينظر سيبويه: الكتاب، ١ / ٢٥، ٢٦.

(٧١) لأنها جملة تكونت من فعل + فاعل + مفعول به + ظرف زمان.

(٧٢) ينظر عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ الرياض، السعودية، د . ت، ص ٢٤٠.

(٧٣) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٥٢٧ .

(٧٤)ابن هشام: المرجع نفسه، ٢ / ٥٢٧ .

(٧٥) سيبويه: الكتاب، ٢/ ٨٨.

(76) Mosel Die: syntaktische Terminologie , bei sibawaih, trd ,D. Robinson librairie larouss, .Paris, 1975, P121

(٧٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد١، ٢٠٠٢، ص ٨ .

(٧٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي) المرجع نفسه، ص٨.

(٧٩) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي) المرجع نفسه، ص٨.

(٨٠) ابن جني: الخصائص، ١ /١٨، ١٩ .

(٨١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، ص٦ .

(٨٢) يعد " الفراء" من نحاة الكوفة، ينظر أبو زكريا يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت ط٣، ١٩٨٣، ٢٠/ ١٠ وينظر أبو العباس ثعلب أحمد بن يحي: مجالس ثعلب، تحقيق عبد الاسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ط٤ ، ١٩٨٠ ، ١/ ١٣٣ .

(٨٣) يقصد بالجملة ههنا الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة المبتدأ، ينظر صور الوحدة الإسنادية الماضوية المؤدية وظيفة المبتدإ، ص٩٧.

(٨٤) الفراء: المرجع نفسه، ٢ /١٩٥ .

(٨٥) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٦٨، ١/ ٨.

(٨٦) المبرد: المرجع نفسه، ٤/ ١٢٦ .

(٨٧) هناك نحاة قدامى استخدموا مصطلح " الكلام " مراداً به الجملة منهم أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) المعاصر لابن يعيش، وأبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) .

(٨٨) ينظر المبحث الخاص بالإسناد وما بعدها.

(٨٩) ينظر الدجني فتحي عبد الفتاح: الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح، الكويت،

ط١، ١٩٧٨، ص ٣١ .

(٩٠) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥، ١ / ٦٤ .

(٩١) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د، ت، ١ / ٨٨ .

(٩٢) أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، تحقيق الدكتور حسين الشاذلي، مطبعة دار التأليف، مصر، ط ١، ١٩٦٩، ص ٩ .

(٩٣) ابن جني: الخصائص ١ / ١٧ .

(٩٤) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٤٢/١ .

(٩٥) ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق د . حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب القاهرة ١٩٧٩، ص١١٠

(٩٦) ينظر ابن جني: الخصائص، ٣٣١/٢ .

(٩٧) يقول ابن جني مؤكداً ذلك: "ومما يؤنسك أن الكلام إنما هو للجمل التوام" الخصائص، ٢٥/١، ٢٦ فالكلام يتساوى مع الجملة إذا كانت هذه الأخيرة تامة مبنى ومعنى فقط .

(٩٨) ينظر بومعزة رابح: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية ، وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، رسالة دكتواه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ص٨٥ .

(٩٩) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٨، ١٩.

(١٠٠) ينظر عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حوليات الجامعة التونسية، العدد٣، ١٩٦٦، ص ٣٥- ٣٨.

(١٠١) ينظر ابن جني: اللمع في العربية، ص ١١٠ . ١١١.

(١٠٢) ينظر ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله بن عبد الله: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ٣ .

(١٠٣) ينظرمحمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دارسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٢٩.

(١٠٤) ينظربومعزة رابح: المرجع السابق فصل الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الخبر، ص١٢٦

(١٠٥) يقصد بحروف كلمات .

(١٠٦) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة ، و سنن العربية في كلامها حققه وقدمه د . مصطفى الشويمي، مؤسسة دار بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٣، ص ٤٨.

(١٠٧) ينظرد. مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨، ص٤٣.

(١٠٨) الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: الجمل في النحو، حققه وقدم له علي

حيدر، دمشق، ١٩٧٢، ص٤٠.

(١٠٩) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص١٦٠.

(١١٠) الجرجاني: المرجع نفسه، ص٢٩.

(١١١) وهو ما سمي في بحثنا الوحدة الإسنادية.

(١١٢) ينظر الجرجاني: الجمل في النحو، ص٤٠.

(١١٣) والزمخشري من النحاة البغداديين.

(١١٤) الزمخشري جار الله محمود بن عمر بن محمد: المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، د. ت، ص٦.

(١١٥) ينظر العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: مسائل خلافية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت، د. ت، ص٣١ .

(١١٦) يقصد بالجملة ما اصطلح عليه بحثنا بالوحدة الإسنادية الوظيفية.

(١١٧) الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص ٢٤ .

(١١٨) سابقوه هم: أبو على الفارسي، وابن جني، والجرجاني.

(١١٩) المقصود بالجملة هنا الوحدة الإسنادية الوظيفية.

(١٢٠) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص٣٠.

(١٢١) المقصود بالتركيب الإسنادي ما يسمى في عرف النحاة الجملة الواقعة صفة، أو حالاً، أو صلة. . . إلخ. وهو ما نصطلح على تسميته بالوحدة الإسنادية الوظيفية .

(١٢٢) الذين نصوا على الترادف صراحة. وهم ابن جني والجرجاني والزمخشري.

(١٢٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٨/١.

(١٢٤) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٢١/١.

(١٢٥) ينظر ابن يعيش: المرجع نفسه، ٥٩/٨.

(١٢٦) هذا بالنسبة إلى الجملة الاسمية التوليدية .

(١٢٧) ينظر الشيرازي أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف: شرح اللمع، تحقيق عبد الحميد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥، ١/ ١٦٨.

(١٢٨) ينظر أبو المعالي عبد المالك بن عبد الله ين يوسف: البرهان في أصول الفقه حققه عبد العظيم الذيب، مطابع الدوحة الحديثة، ١٣٩٠هـ ، ١/ ١٧٧، ١٧٨.

(١٢٩) أي من نحو فعل ومفعول وما لم يسم فاعله.

(١٣٠) ابن الحاجب جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥، ص١٧.

(١٣١) فهو يتحدث عن الجملة التوليدية .

(١٣٢) ابن الحاجب: الكافية في النحو، تحقيق طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، ص٥٩.

(١٣٣) التعليق هو العلاقات الرابطة بين المسند والمسند إليه كالعلاقة الرابطة بين المبتدأ وخبره وبين الفعل وفاعله أو نائبه.

(١٣٤) ينظر الشريف الجرجاني محمد بن علي بن محمد: التعريفات، دار الشروق للقافية العامة، بوزارة الثقافة والإعلام، العراق، بغداد، د. ت، ص١٣٢.

(١٣٥) والفراء من نحاة الكوفة.

(١٣٦) المبرد من نحاة البصرة.

(١٣٧) أبو علي الشلوبين من نحاة الأندلس وكان معاصراً لابن يعيش.

(١٣٨) المقصود بـ" بنية" تقديراً، أي في البنية العميقة .

(١٣٩) أبو علي الشلوبين: التوطئة، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣، ص١١٢.

(١٤٠) ينظر د. موسى بن مصطفى العبيدان: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، سورية، دمشق، ط١، ٢٠٠٢، ص٤٣.

(١٤١) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، طبع ونشر وتوزيع القاهرة، ١٩٨٨، ص٣.

(١٤٢) ابن عصفور من نحاة الأندلس.

(١٤٣) أي ظاهراً في البنية السطحية .

(١٤٤) ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي: المقرب، تحقيق د. أحمد عبد الستار، الجواري، ود. عبد الله الجبوري، بغداد، ط١، ١٩٧١، ٤٥/١.

(١٤٥) ابن مالك محمد بن عبد الله: الألفية في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥، ص٣ .

(١٤٦) ينظر بومعزة رابح: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية ، وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص١٨.

(١٤٧) ابن عصفور أبو الحسن علي الحضرمي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبي جناح، طبع مطابع مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد، ١٩٨٢، ٨٥/١.

(١٤٨) ينظر المبرد: المقتضب، ٨/١.

(١٤٩) الاستراباذي: من النحاة البغداديين .

(١٥٠) الإسناد الأصلي يقصد به المكون من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر . ينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص١٣.

(١٥١) يقصد بها الجمل التي لها محل من الإعراب والتي سميناها الوحدات الإسنادية الوظيفية.

(١٥٢) يقصد المصدر والوصف العامل عمل فعله نحو: (باتخاذكم العجل)(البقرة/ ٥٤)، (إن الله بالغ أمره)(الطلاق/٣)، (والمؤلفة قلوبهم)(التوبة /٦٠).

(١٥٣) الاستراباذي رضي الدين محمد بن حسن: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت، ٨/١.

(١٥٤) يسمى الخبر جملة فعلية وتسميته في بحثنا هذا وحدة إسنادية مؤدية وظيفة الخبر. ينظر بومعزة رابح المرجع السابق ، ص٨٠.

(١٥٥) تسمى جملة اسمية مركبة. ينظربومعزة رابح: المرجع نفسه ، ص٦٠.

(١٥٦) فهو على الرغم من تضمنه للمسند والمسند إليه فإنه لا يكون معنى مستقلاً. ينظر عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة) ، حوليات الجامعة التونسية، ص٣٥، ٣٨.

(١٥٧) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق فصل الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الخبر، ص١٣٦.

(١٥٨) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق ، ص٩٥.

(١٥٩) ينظر الدكتور محمد جواد النوري: نظام الجملة في لهجة نابلس المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٣٣١.

(١٦٠) ينظرد. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص٣٢.

(١٦١) ينظرعفيف دمشقية: المنطلقات التأسيسية والفنية للنحو العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص٢١٧، ٢١٨.

(١٦٢) ينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص٢٥.

(١٦٣) ينظر عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، دار الجيل، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٣.

(١٦٤) ينظر عباس حسن: النحو الوافي، ٥/١.

(١٦٥) ابن هشام من نحاة مصر.

(١٦٦) ابن هشام: مغني اللبيب، ١/ ٤٣١.

(١٦٧) ينظر نص الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص٦.

(١٦٨) ابن هشام: المرجع نفسه، ١/ ٤٣١.

(١٦٩) وهي في حقيقتها وحدات إسنادية. ينظربومعزة رابح المرجع السابق ص٨٠.

(١٧٠) مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٢٦.

(١٧١) ينظر د. حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين النحاة القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠، ص١٤٠.

(١٧٢) ينظر د. محمود شرف الدين: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دار المرجان للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٨٤، ص٩.

(١٧٣) ينظر بومعزة رابح المرجع السابق مبحث الجملة البسيطة، ص٥٢.

(١٧٤) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق مبحث الجملة المركبة، ص٦١.

(١٧٥) المقصود بالجملة ههنا الوحدة الإسنادية الوظيفية.

(١٧٦) ابن هشام: مغني اللبيب، ٤٢/٢.

(١٧٧) ونؤثر تسميتها بالجملة المركبة. ينظربومعزة رابح: المرجع السابق، ص٦١ .

(١٧٨) والتي يسميها هذا البحث وحدة إسنادية.

(١٧٩) د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص٣٠. وعباس حسن: النحو الوافي، ١٥/١.

(١٨٠) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩، ١٣/١.

(١٨١) ينظر السيوطي: المرجع نفسه، ١/ ٣٦.

(١٨٢) ينظر علي أبو المكارم، الحذف والتقدير، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٦٤، ص١٧٧.

(١٨٣) ينظر جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر، تحقيق عبد الرؤوف سعد، نشر الكليات الأزهرية، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، ١٩٧٥، ٢/ ١١٦.

(١٨٤) أي الجملة وهي في بحثنا هذا الوحدة الإسنادية.

(١٨٥) السيوطي: همع الهوامع، ١٢/١.

(١٨٦) عباس حسن: النحو الوافي، ١ / ١٥ .

(١٨٧) ينظر السيوطي: همع الهموامع، ٢ / ٣.

(188) Bloomfield. L: Language,librairie, larouss, Paris, 1980, P 170 .

(189) Haris. Z: Methods in introduction, tad, Michel Bradeau, London, 1927, P171 .

(١٩٠) د. عبده الراجحي: في التطبيق النحوي والصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص٧٧

(١٩١) د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ٣١ .

(١٩٢) ينظر عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥، ص ٣٠ .

(١٩٣) لكن على مستوى التطبيق نجد " عباس حسن " يتناقض مع تعريفه للجملة فيعد الوحدات الإسنادية التي تؤدي وظيفة الحال أو النعت أو الخبر وسواها جملاً وهذه التراكيب الإسنادية لا تتمتع بالاستقلال التركيبي. ينظر عباس حسن: المرجع نفسه، ١ / ٢١٣، ٤٦٤ وما بعدهما.

(١٩٤) جورج مونان: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، ١٩٨٢ ص ٤٤، ٤٥.

(١٩٥) مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٢١.

(١٩٦) وسنعرض لاحقاً لتعريف آخر له، ينظر ص٢٩ .

(١٩٧) وهذا التعريف الذي عرضه يتقاطع مع تعريف هريس الذي عرف فيه الجملة بأنها" عدد من الكلمات مرتبة ترتيباً مكونة بذلك وحدة نحوية تامة ذات معنى".

ينظر Haris. Z: Methods in introduction, P14

(١٩٨) ريمون طحان: الألسنة العربية، دار الكتاب البنان، بيروت ١٩٨١، ٢ / ٤٤.

(١٩٩) النسبة الصحيحة إلى اللسانيات هي اللسانياتي.

(200) Simon Potter: Modern Linguistics, trad, S. M colin, London , 1967 , P104.

(٢٠١) ينظر د . خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وترتيبها، مؤسسة علوم القرآن، عمان، ط٢، ١٩٩٠ ، ص١٣٠.

(٢٠٢) أي لا يكون أحدهما تركيباً إسنادياً.

(٢٠٣) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز ، ص ٧٥ .

(٢٠٤) ينظر عبد القادر المهيري وزملاؤه: أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ١٩٨٦، ص ٤٠، ٤١

(٢٠٥) ينظرمهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ط ٢، ١٩٨٦، ص ٨٣ .

(٢٠٦) ينظر أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية، نشر دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٥، ص ٩ .

(207) A. Martinet: Element de Linguistique generale, Armand molin,,Paris, 1970, P131.

(٢٠٨) لذلك على الدارس أن يخضع التراكيب لدراسة المعاني وهي مرتبة في صور لفظية مختلفة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة أو الوحدة الإسنادية وصفاً وظيفياً. ينظر محمود السعران: علم اللغة .

(209) Edouard Sapir: Le Langage , traduit de langlis par S. M Colin, 1967. P 97.

(٢١٠) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق ، ص ٩٣.

(٢١١) د . محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية " ص٢٠ .

(٢١٢) فيكتور خراكوفسكي: دراسات في علم النحو العام والنحو العربي: ترجمة جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، ١٩٨٢، ص١.

(٢١٣) وذلك إذا كانت الجملة محولة بالحذف .

(٢١٤) جورج مونان: مفاتيح الألسنية، ترجمة الطيب بكوش، المؤسسة التونسية للكتاب، ١٩٨١، ١/ ١ .

(٢١٥) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مطبعة لجنة البيان العربية، القاهرة، د، ت، ص ١٣١ .

(٢١٦) ينظر د. مصطفى النحاس: من قضايا اللغة، جامعة الكويت، الكويت "، ط١، ١٩٩٥ ، ص٢٩٥.

(٢١٧) ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٩٤، وينظر الاستراباذي: شرح الكافية، ١ / ١٥٠ .

(٢١٨) د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ٢٠ .

(٢١٩) ينظر المبرد: المقتضب، ٤ / ٥٠، وابن جني: اللمع في العربية، ص ١١٥ .

(٢٢٠) ينظر د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٨٧ .

(٢٢١) إبراهيم أنيس: المرجع نفسه ، ص ٢٧٦ .

(٢٢٢) وبعضهم يسميها الجملة الناقصة. ينظر برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، تحقيق وترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٢، ص٨١ .

(٢٢٣) التحويل بالحذف أنس به حذاق العربية .

(٢٢٤) ينظر الجرجاني: دلائل الاعجاز، ص١١٢ .

(٢٢٥) د. مصطفى النحاس: المرجع نفسه، ص٢٩٥ .

(٢٢٦) ينظر د. عبده الراجحى: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٣ .

(٢٢٧) يقصد بالتمثيل الصوتي الصورة الصوتية النطقية المتمثلة في الكلمات .

(٢٢٨) محمد الشاوش: ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس ٢٣ – ٢٨ نوفمبر ١٩٨١، سلسلة اللسانيات عدد ٥، المطبعة العصرية، ١٩٨٣ ، ص٢٤٥ .

(229) J: Linguistique General,Trad , de, D. Robinson, librairie, Larousse, Paris, 1960. P 56.

(٢٣٠) السيوطي: الأشباه والنظائر، ١ / ٢٠٦، ٢٨٦ .

(٢٣١) ينظر جورج مونان: مفاتيح الألسنية: عربه وذيله بمعجم عربي فرنسي، الطيب البكوش، تونس ١٩٨١، ١ / ١ .

(٢٣٢) ينظر د. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٣٤ .

(٢٣٣) د. إبراهيم السمرائي: الفعل، زمانه وأبنيته، مطبعة الهاني، بغداد، ١٩٦٦، ص ٢١٠ .

(٢٣٤) المقصود بـ " وجوداً" ظاهراً أو لفظاً .

(٢٣٥) والمقصود "بنية" حكماً وتقديراً. ينظر تعريف الشلوبين ص٢٢، وتعريف ابن عصفور ص٢٢ من هذا البحث .

(٢٣٦) ينظر د. حسن خميس سعيد الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء والتحليل والتفسير ، دار الشروق، ٢٠٠٢، ص ١٣٥، ١٣٦ .

(٢٣٧) إبراهيم السامرائي: المرجع نفسه، ص ٢٠١.

(٢٣٨) د. خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٧٠.

(٢٣٩) ينظر د. حسن خميس سعيد الملخ: المرجع نفسه، ص١٣٥ .

(٢٤٠) نقصد بالتوليديتين الجملة أو الوحدة الإسنادية الواردة عناصرهما مفردة بحسب أصلها في الوضع اللغوي.

(٢٤١) ينظر د . عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، ص ٢٠٥ .

(٢٤٢) لأن المعنى أو الوظيفة النحوية التي يؤديها المسند أو المسند إليه قد يكون معنى شكلياً ذلك أنه لا يكفى الاعتماد على البنية النحوية. فهناك البنية الإخبارية التي تعد الجملة فيها " كل كلام أفاد السامع فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها "، ينظر ابن الخشاب: المترجل، ص ٣٤٠.

(٢٤٣) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان الحديث)، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد ٢، ١٩٧١، ص ٦٥.

(٢٤٤) ينظر مفهوم الوحدة الإسنادية، ص٨٥.

(٢٤٥) ينظر د . عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ١٢.

(٢٤٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص ٨، ٩ .

(٢٤٧) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٧ .

(٢٤٨) ينظر سيبويه: الكتاب، ١ /٢٣ – ٢٥ .

(٢٤٩) فالوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة ما تحمل معنى ولكنها لا تفيد .

(٢٥٠) أبو بكر بن السراج البغدادي: الأصول في النحو ص ٦٦ .

(٢٥١) الصفة هنا وردت وحدة إسنادية فعلية بسيطة ينظر صور الوحدة الإسنادية الواقعة نعتاً، ص٣٠١

(٢٥٢) الوحدة الإسنادية الفعلية البسيطة " تفيد " وظيفتها في تعريف الحاج صالح صفة .

(٢٥٣) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق ص١٣.

(٢٥٤) ينظر عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٣٩

(٢٥٥) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان الحديث)، مجلة اللسانيات، ص ٦٥.

(٢٥٦) يقصد بالإسناد الناقص ذلك الذي يفهم من الوصف ومرفوعة، والمفهوم من المصدر المضاف إلى فاعله.

(٢٥٧) ينظر د. عبد الجبار توامة: المنهج الوصفي العربي الجديد لتحسين النحو العربي، أعمال ندوة تسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، أفريل ، ٢٠٠١، ص ٢٨٨ .

(٢٥٨) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، تحقيق عبد المتعال الصعيدي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٥ .

(٢٥٩) ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص١٣٥ .

(٢٦٠) يقصد بالألسنة اللسانيات .

(٢٦١) د. ميشال زكريا: الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٤.

(٢٦٢) زاليغ هاريس نقلا عن ميشال زكرياء: المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

(٢٦٣) محمد الشاوش : (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية)، حوليات الجامعة التونسية، العدد٣، ١٩٦٦، ص ٢٤٦ .

(٢٦٤) ريمون طحان: الألسنية العربية ، ٢ /٥٤ .

(٢٦٥) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق ص٢٠٩، ٢٨٠.

(٢٦٦) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٢ /٣٩ .

(٢٦٧) زين العابدين التونسي: المعجم في النحو والصرف، المؤسسة التونسية للنشر، ١٩٨٧، ص٦٧.

(٢٦٨) ابن الخشاب: المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢، ص ٣٤٠

(٢٦٩) علي بن محمد الجرجاني: كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٥، ص ٨٣ .

(٢٧٠) ينظر تمام حسان: مناهج البحث واللغة، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٩٥ .

(٢٧١) ينظر تمام حسان: الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢ .

(٢٧٢) ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د. ت ، ص ١٩٤ . وينظر تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠، ص ٣٤ .

(٢٧٣) ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٩٠ .

(274) Voir L. Bloomfield: Langages, P170 .

(٢٧٥) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٥٨٩ .

(٢٧٦) نوم تشومسكي: مظاهر النظرية النحوية، ترجمة مرتضى جواد باقر بغداد، ١٩٨٣، ص ٣٩ .

(٢٧٧) ينظر د . أميرة علي توفيق: الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مطبعة البرلمان بالعتبة، القاهرة، ١٩٧١، ص ٣٦. ومحمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص٢٦.

(٢٧٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص٨.

(٢٧٩) ينظر الاستراباذي: شرح الكافية، ١/ ٨ .

(٢٨٠) ينظر ابن جني: الخصائص، ١/ ٣١.

(٢٨١) ينظر عبد القادر المهيري (الجملة في نظر النحاة العرب)، حوليات الجامعة التونسية، ص٣٥-٣٦

(٢٨٢) فالكلام يصلح لأن يكون جملة، أما الجملة التي هي الوحدة الإسنادية الوظيفية لا تصلح أن تكون كلاماً .

(٢٨٣) وقد رأى الدكتور عبده الراجحي " أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل. وقد عادت في المنهج التحويلي في صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي. ورأى أن مسألة التقدير (البنية العميقة) التي تقود إليها هذه القضية هي الأخرى تعد شيئاً مقرراً يؤكده التحليل النحوي عند التحويليين ينظر. د عبده الراجحي: النحو العربي والدرس

الحديث، بحث في المنهج ، ص ١٤٣ وما بعدها .

(٢٨٤) ينظر د . تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب . د . ت، ص ١٩٣، ١٩٤.

(٢٨٥) ينظر أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، د. ت، ص٩٢.

(٢٨٦) ينظر تمام حسان: المرجع نفسه، ص ١٩٠، ١٩٣.

(٢٨٧) أسفر تقسيمه عن: (الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة). ينظر تمام حسان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، ١٩٧٨، ص١٤٨.

(٢٨٨) قسم النحاة الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف.

(٢٨٩) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٤.

(٢٩٠) ينظر د. جعفر دك الباب: النظرية اللغوية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٦، ص٣٢.

(٢٩١) ينظر مفهوم البساطة والتركيب، ص ٥٢ وما بعدها من هذا المبحث.

(٢٩٢) ينظر د. محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة، ١٩٨٨، ص٨٤. والدكتور نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي، ص٦٠.

(٢٩٣) ينظر بريجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص٨١.

(٢٩٤) يقصد بالجملة الأصلية الجملة التي تستقل بمبناها ومعناها عن غيرها.

(٢٩٥) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠٣.

(٢٩٦) "لأن التركيب الإسنادي المتضمن في جواب الشرط لا يعد جملة". ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق فصل الجمل ذات الوظائف البيانية، ص٣٩٥.

(٢٩٧) د. تمام حسان: المرجع نفسه، ص٢٢٠.

(٢٩٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنيوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص٢٨.

(٢٩٩) ينظر بومعزة رابح: المرجع نفسه ، الباب الرابع لفصل الأول ، ص ٥٤١.

(٣٠٠) ينظرد. محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص٨٤. ود.نهاد الموسى: نظرية النحو العري في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط٢، ١٩٧٨، ص٦٠.

(٣٠١) ينظر د. ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٨٢، ص٢٩.

(٣٠٢) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص٢٨.

(٣٠٣) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١٦.

(٣٠٤) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص٢٢٩، ٢٣٢.

(٣٠٥) ينظر ابن مضاء: الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٢.

(٣٠٦) ينظر إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٩، ص١.

(٣٠٧) ينظرمحمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣، ص٢٠٧.

(٣٠٨) فالقول بعمل العناصر اللغوية بعضها في بعض لا على وجه الحقيقة بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها. والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي يعين على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به. ينظر ابن السراج: أصول النحو، ١/ ٤٤، ٤٥، وإبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٦٦.

(٣٠٩) عباس محمود العقاد: أشتات المجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، مصر، د. ت، ص١٤٩.

(٣١٠) ينظر عباس حسن: النحو الوافي، ١/ ٧٤.

(٣١١) ينظر محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص٨٤.

(٣١٢) ينظرد. مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص٨٦.

(٣١٣) يقصد بالمشتقات التي تسمى الوصف(اسم الفاعل، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، اسم المفعول، اسم التفضيل).

(٣١٤) ينظرد. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص٤٠.

(٣١٥) لأن أسلوب الشرط يتكون من وحدتين إسناديتين تربطهما أداة شرط.

(٣١٦) د. مهدي المخزومي: المرجع نفسه، ص٢٨٩.

(٣١٧) ولا يعني أن جملة أسلوب الشرط هي قسم ثالث من أقسام الجملة.

(٣١٨) فلا يعد جملة إلا إذا كان مستقلاً معنى ومبنى غير مندرج في تركيب أكبر.

(٣١٩) فتحي الدجني عبد الفتاح: الجملة النحوية نشأة وتطور، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٩٨٧، ص٣٨.

(٣٢٠) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق ص ٨٥.

(٣٢١) أبو ذؤيب الهذلي: ديوان أبي ذؤيب، القاهرة، ١٩٦٨، ص٩٠.

(٣٢٢) ينظرد. فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل. دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٨٦، ص٢٦. .

(٣٢٣) د. فخر الدين قباوة: المرجع نفسه، ص١٣٨.

(٣٢٤) ينظر د. فخر الدين قباوة: المرجع نفسه، ص١٣٨، ١٣٩.

(٣٢٥) التركيب الإسنادي الشرطي بجزأيه قد يكون جملة، وقد يكون وحدة إسنادية. ينظر، ص٢٤٦، ٥٠٤.

(٣٢٦) ينظر د. فخر الدين قباوة: المرجع نفسه، ص١٥، ٤٥.

(٣٢٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، نقلاً عن د.صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، ص١٠٨.

(٣٢٨) ينظر سيبويه، الكتاب ١ /٢٣- ٢٥.

(٣٢٩) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ٦٣ .

(٣٣٠) ينظر د. صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام الجرجاني، ص ١٠٠ .

(٣٣١) ينظر د. جعفر دك الباب: المرجع نفسه، ص ٢١ .

(٣٣٢) ينظر د. جعفر دك الباب: (الخصائص البنيوية للفعل والاسم في العربية)، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد الثامن، السنة الثالثة، يوليو، ١٩٨٢، ص ٥٣ .

(٣٣٣) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ، ١ / ٧٥ .

(٣٣٤) ينظر د. جعفر دك الباب: (الخصائص البنيوية للفعل والاسم في العربية)، المرجع نفسه، ص ٥٣

(٣٣٥) عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٠، ص ٢٠، ٢٣.

(٣٣٦) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، ص٢١٦ وما بعدها .

(٣٣٧) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص٢٤.

(٣٣٨) ينظر عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن، ص١٣٦ .

(٣٣٩) ينظر عبد السلام المهدي والطرابلسي: المرجع نفسه، ص٣١ ، ٣٣ .

(٣٤٠) فهما وحدتان إسناديتان. الأولى منهما مركبة والثانية بسيطة .

(٣٤١) ينظر نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٥٦، ٥٨ .

(٣٤٢) ينظر بومعزة رابح: المرجع نفسه ص٨٥ من هذا المبحث ففيه إيضاح واف للمسألة.

(٣٤٣) ينظر د . محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، دار البشير للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٧، ص ٣٢

(٣٤٤) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ٣٣ .

(٣٤٥) لقد ورد مصطلح " الوحدة الإسنادية بالإنجليزية " clause". ينظر د. محمد ابراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ٣٢ .

(٣٤٦) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة، المرجع نفسه، ص ٣٢ .

(٣٤٧) ينظرد . محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ١٤٧ – ١٦٤ .

(٣٤٨) وبحثنا هذا لا يساوي بين هذه المركبات. فبعضها يعد جملة وبعضها يعد وحدات إسنادية وظيفية.

(٣٤٩) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسات لغوية، نحوية، ص ٥٠ وما بعدها .

(٣٥٠) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ٣٢ .

(٣٥١) ينظر د. محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٢٨ .

(٣٥٢) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٦٢ .

(٣٥٣) ينظر بومعزة رابح : المرجع السابق، ص٨٥ .

(٣٥٤) المقصود بالمسند ههنا هو الخبر .

(٣٥٥) د. محمد أحمد نحلة: المرجع نفسه، ص ٢٥ .

(٣٥٦) ينظر د. محمد أحمد نحلة: المرجع نفسه، ٩١ .

(٣٥٧) ينظر د. محمد أحمد نحلة: الرجع نفسه، ص ٢٥ .

(٣٥٨) ينظر د. عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٣٨

(٣٥٩) ينظر د. عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، المرجع نفسه، ص ٣٦.

(٣٦٠) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، الشركة التونسية، ٢٠٠٠، ص٥٩.

(٣٦١) ينظر عبد القادر المهيري: نحو الجمل، الشركة التونسية للنشر، ١٩٧١، ص٧٥، ١٣٥.

(٣٦٢) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق مفهوم الوحدة الإسنادية الوظيفة، ص٨٥.

(٣٦٣) د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ٥٩.

(٣٦٤) ويقصد به المصدر العامل عمل فعله، ويدخل في دائرته الوصف العامل عمل فعله الذي يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفصيل وصيغ المبالغة. ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٥٧، ٥٨.

(٣٦٥) فقال: " وما يسميه النحاة النعت السببي ينطبق عليه ما أطلقنا عليه فيما سلف المركب الاسمي ". د. محمد حماسة: المرجع نفسه، ص ٦٥.

(٣٦٦) ينظر د. محمد حماسة: المرجع نفسه، ص ٥٨.

(٣٦٧) محمد حماسة: المرجع نفسه، ص ٧٠.

(٣٦٨) فالآيتان الكريمتان: (ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض) (الحج/٤٠). و(ربنا أخرجنا من هذه القربة الظالم أهلها) (النساء /٧٥). اشتملت أولاهما على مركب اسمي (دفع الله الناس) وقع مبتدأ وهو مصدر عمل عمل فعله بنيته العميقة: يدفع الله الناس. واشتملت الآية الثانية على مركب اسمي (الظالم أهلها) وهو نعت سببي عمل فيه الوصف (اسم الفاعل " الظالم ") عمل فعله، و بنيته العميقة (التي يظلم أهلها). فالتركيبان الإسناديان للمركبين الاسميين تعد بنيتاهما السطحيتان مفردتين، ومن ثم فلا يعدان وحدتين إسناديتين. والذي نطمئن إليه هو أنهما وحدتان إسناديتان.

(٣٦٩) يقصد به مفهوم الجملة .

(٣٧٠) أي شرط الاستقلال .

(٣٧١) جملة أصلية تقابل في الفرنسية proposition principale .

(٣٧٢) محمد الشاوش: (ملاحظات بشأن دراسة تراكيب الجملة في اللغة العربية)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٢٤٢ .

(٣٧٣) المصطلحات الثلاثة التي تنوولت هي: التركيب الجزئي، مجموعة الألفاظ، شبه الجملة. ينظر محمد الشاوش: المرجع نفسه، ص ٢٤٣ .

(٣٧٤) أي الجملة وشبه الجملة .

(٣٧٥) محمد الشاوش: المرجع نفسه، ص ٢٤٣ .

(٣٧٦) ينظرمحمد الشاوش: المرجع نفسه، ص ٢٤٢ .

(٣٧٧) محمد الشاوش: المرجع نفسه ص ٢٤٣ .

(٣٧٨) محمد الشاوش: المرجع نفسه ص٢٤٤ .

(٣٧٩) شبه الجملة يقصد به في تراثنا النحوي: الجار والمجرور والظرف مع ما أضيف إليه

(٣٨٠) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص ٤٦، ٤٧، ٦٥ .

(٣٨١) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٣٨٢) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٧٢ .

(٣٨٣) ينظر مفهوم الوحدة الإسنادية المركبة، ص٨٩-٩٠ .

(٣٨٤) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٤٨، ٤٩ .

(٣٨٥) ينظر تعريف الجملة المركبة، من هذا المبحث.

(٣٨٦) والاسم الموصول مع صلته يكونان وحدة إسنادية تؤدي وظيفة المبتدأ وحينئذ تكون الجملة المحتوية على هذا النوع من المسند إليه جملة مركبة بسيطة.

(٣٨٧) وقد مثل لهذا النوع من المسند إليه المسند بقوله تعالى: (وأن تصبروا خير لكم)(النساء / ٢٥). فالجملة الاسمية في هذه الآية الوارد فيها المبتدأ وحدة إسنادية مضارعية بسيطة هي جملة اسمية مركبة لا جملة اسمية بسيطة.

(٣٨٨) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٧٢، ٧٣.

(٣٨٩) ينظر خليل حلمي: العربية وعلم اللغة البنوي، دار نهضة مصر ، القاهرة، د. ت، ص ٢١٢ .

(٣٩٠) هناك محاولات أخرى بعضها ظاهره فيه الرحمة وباطنه فيه العذاب لأن أصحابها دعوا إلى إزالة أهم دعامة من دعامات النحو وهي الإعراب. من أهم هذه المحاولات محاولة " أنيس فريحة" و"سلامة موسى" و" لطفي السيد". وهناك محاولة أخرى جادة سكتنا عنها لابتعادها عن موضوع بحثنا. قام بها الأستاذ أحمد المتوكل. ينظر أحمد المتوكل من البنية الحملية إلى البنية المكونية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧، والجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٨٨.

obeikandl.com